سوسيولوجيا الفقر و علاقته بالمشكلات التربوية في المناطق الفقيرة بالمجتمع المصرى "دراسة تحليلية"

أ.د/ سعيد محمود مرسي
استاذ ورئيس قسم أصول التربية
كلية التربية - جامعة الزقازيق
ومدير مركز اليونسكو الاقليمي لتعليم الكبار (اسفك

د/ شيماء السيد عطية
استاذ أصول التربية المساعد
كلية التربية - جامعة الزقازيق

رشا جمال عبد الحميد سليمان

ملخص:

استهدف البحث التعرف علي علاقة الفقر ببعض المشكلات التربوية في المناطق الفقيرة بالمجتمع المصري وذلك من خلال الوقوف علي مفهوم الفقر وأنواعه ومؤشراته وعلاقته ببعض القضايا الاجتماعية والتي منها علاقة الفقر بمشكلة البطالة ، وعلاقة الفقر بمشكلة الأمية وأيضا علاقته بمفهوم العدالة الاجتماعية ومن ثم تحديد علاقة الفقر ببعض المشكلات التربوية التي توجد في المناطق الفقيرة مثل ظاهرة التسرب من التعليم وعمالة الأطفال وزواج القاصرات وأطفال الشوارع، وقد استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي في تحقيق أهدافه، وتوصل البحث الي مجموعة من المقترحات والتوصيات التي من الممكن أن تسهم في علاج بعض المشكلات التربوية لقاطني المناطق الفقيرة بالمجتمع المصري ، من أهمها ضرورة توفير احصائيات وبيانات على درجة كبيرة من الدقة عن الفقر والفقراء وينبغى أن يكون هناك اتفاق فى المجتمع على تحديد من هم الفقراء وفئاتهم الفرعية وخصائصهم ومساكنهم بشكل واضح ، والوصول الي نسب ومؤشرات دقيقة حول منابع الأمية بالقري الأكثر فقرا بمصر،و التنسيق بين وزارات التعليم والصحة والتضامن الاجتماعى والمؤسسات الأهلية بخصوص برامج دعم الفقراء،فضلا عن تشجيع

المشاركة المجتمعية كأسلوب لجمع التبرعات اللازمة للمساعدة فى تعليم التلاميذ الفقراء، وتوفير حياة كريمة للفئات الأكثر احتياجا من خلال برامج الفقراء وذلك من خلال قيام الدولة والمؤسسات الأهلية بتقديم دعم مالى للأسر الفقيرة التى لديها أفراد فى سن التعليم ومساءلتها حال عدم ذهابهم للمدرسة .

الكلمات المفتاحية: سوسيولوجيا الفقر ، المشكلات التربوية، المناطق الفقيرة.

Sociology of poverty and its relationship to educational problems In the poor areas of the Egyptian society "An analytical study"

Rasha Gamal Abdel Hamid Suleiman

summary:

The research aimed to identify the relationship of poverty with some educational problems in the poor areas of the Egyptian society, by standing on the concept of poverty, its types, indicators, and its relationship to some social issues, including the relationship of poverty to the problem of unemployment, and the relationship of poverty to the problem of illiteracy, as well as its relationship to the concept of social justice, and then defining the relationship of poverty to some problems The educational phenomena that exist in poor areas such as the phenomenon of dropout from education, child labor, underage marriage and street children, the research used the descriptive analytical approach in achieving its objectives, and the research reached a set of proposals and recommendations that could contribute to the treatment of some educational problems for residents of poor areas of society The most important of which is the need to provide statistics and data with a high degree of accuracy on poverty and the poor, and there should be an agreement in society to define who the poor are,

their sub-groups, their characteristics, and their dwellings clearly, and to reach accurate percentages and indicators about the sources of illiteracy in the poorest villages in Egypt, and coordination Between the Ministries of Education, Health, Social Solidarity, and civil institutions regarding programs to support the poor, as well as encouraging community participation as a method for collecting the necessary donations to help educate poor students, and provide a decent life for the most needy groups through programs for the poor, through the state and civil institutions providing financial support to poor families Which has individuals of education age and is held accountable if they do not go to school.

Keywords: sociology of poverty, educational problems, poor areas.

أولا :الإطار العام للبحث

المقدمة:

تعد قضية التنمية واحدة من أهم القضايا العالمية على مدى عقود طويلة وقد استاثرت باهتمام السياسيين والمفكرين والخبراء ؛ وظهر حولها العديد من النظريات والرؤى التى اتفقت جميعها على ضرورة التنمية وأهميتها خاصة فى المجتمعات النامية باعتبارها المسار الوحيد الذى يجب أن تنتهجه هذه الدول للخروج من دائرة التخلف وتخفيف معدلات نمو محسوسة ومدروسة بما يحقق ارتفاعا فى مستويات المعيشة وتحقيق التقدم المنشود[١] .

ويمثل الفقر التحدى الأول الذى يواجهه العالم اليوم إذ يعيش العالم مع بداية القرن الحادى والعشرين فى ظل صراعات عديدة فضلا عن تصاعد حدة الفقر وتزايد انعدام اللامساواة والتأزم الاجتماعى على النحو الذى يهدد ما أتاحته التحولات الديموقراطية فى العالم من احترام لمبادئ حقوق الإنسان[٢]. تلك المبادئ التى تعبر عن استحقاق جميع المواطنين للترتيبات الاجتماعية التى تحميهم من

الانتهاكات وأوجه الحرمان ، ونظراً لأن مشكلة الفقر تمثل ظاهرة بالغة الخطورة على المستوى الدولى ، فقد تزايد اهتمام المنظمات والهيئات الدولية لها ومنها منظمة الأمم المتحدة التى عقدت في الألفية في شهر سبتمبر من عام (٢٠٠٠) والتى أقرت للفترة من ٢٠٠٠ – ٢٠١٥ ثمانية أهداف ذات أولوية فى مجال التنمية والمعروفة بأهداف الألفية ؛ ومنها خفض حالات الفقر بحلول عام ٢٠١٥[٣]. باعتباره الظاهرة الأكثر خطورة على استقرار المجتمع ولأنه أحد معوقات التنمية ، حيث يتسبب فى تهميش فئات كبيرة من المجتمع ويؤدى إلى خلق حالة من التذمر وعدم الاستقرار فى كافة المجالات ، فقد واكب الخلل الاقتصادى الذى حدث فى المجتمع فى السنوات الأخيرة خلل اجتماعى زاد من الفروق بين الطبقات الاجتماعية فكانت المحصلة وجود طبقتين طبقة ثرية جدا تشكل أقلية فى المجتمع ، وطبقة أخرى تمثل الغالبية الساحقة من السكان، تواجه انهيار فى مستوى معيشته[٤].

ولقد شهد المجتمع خلال العقد الأول وبدايات العقد الثانى من القرن الواحد والعشرون زيادة مستمرة فى عدد ونسبة الفقراء وفقا لمقياس الفقر القومى حيث بلغت نسبة الفقراء [السكان تحت خط الفقر] إلى الضعف تقريبا ما بين عامى (٢٠٠٠ و ٢٠١٨) حيث ارتفعت النسبة من (١٦.٧٪) عام (٢٠٠٠) إلى (٣٢.٥٪) عام (٢٠١٨)[٥].

وقد يتضح من ذلك أن هناك ارتفاع متزايد فى نسبة الفقراء وهناك مخاوف من تزايد وطأته بصورة أكبر خلال السنوات القادمة ، الأمر الذى دفع العديد من المنظمات الحكومية والأهلية فى بعض المجتمعات إلى البحث فى الأسباب الفعلية لها والمضامين الخافية وراء هذا الزحف السلبى لتلك الظاهرة [الفقر] والتى تهدد المجتمعات من الجوانب البشرية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية . حيث أدى الفقر والحرمان إلى قمع مطالب وتطلعات الافراد خاصة فى دول العالم الثالث ومنها مصر وتحديدا فى العديد من المناطق والقرى المحرومة التى تقع تحت خط الفقر مما ترتب عليه ظهور سلبيات حطمت طموحات تلك الفئات من المجتمع نتيجة لاغفالها وتجاهلها عن تحقيق مطالبها الأساسية ، مما ارتبط معه ظهور العديد من

التراكمات السلبية والمتنوعة التى أثرت على المناخ الصحى والتعليمى لتلك المجتمعات[٦].

مشكلة البحث وتساؤلاته :

يعد الفقر والجهل والمرض ثالوثا يحيط بالكثير من القرى والأحياء بمصر منذ عقود طويلة، الأمر الذى جعل من تنمية هذه المناطق ضرورة حياتية ملحة ومطلبا رئيسا لضمان حياة كريمة لجميع المواطنين وبخاصة فى القرى الأكثر فقراً، تلك التى تفتقر إلى المقومات الأساسية للحياة الإنسانية الكريمة التى تتفق مع مبادئ وحقوق الإنسان والعدالة والمساواة بين جميع المواطنين داخل المجتمع الواحد ، وعلى الرغم من سعى الدولة المصرية إلى القضاء على هذا الثالوث المرعب من خلال تبنى العديد من الخطط والمشروعات التنموية والسعى نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (٢٠٣٠) ، وإيجاد حياة كريمة لكل الفئات المجتمعية بما يحقق العدالة والحق فى التنمية ، إلا أنه مازالت هناك فجوة بين ما تطرحه الحكومة من خدمات وبين احتياجات المجتمعات المحلية ، فهناك آلاف القرى مازالت تعاني من أشكال متعددة من الفقر بأبعاده المختلفة [التعليمى والاقتصادى والاجتماعى والصحى والبيئى] حيث عانت تلك المناطق ولا تزال تعانى من تدنى واضح فى أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية والبيئية ، ولا يزال البعد الجغرافى يشكل عاملا رئيسيا فى تشخيص خصائص الفقراء حيث تتخذ معظم الأسر الفقيرة من الريف سكنا ويمكن تفسير هذا الاتجاه فى ضوء التفاوت فى ظروف المعيشة بين الريف والحضر وعن افتقار تلك المناطق لابسط مفاهيم العدالة الاجتماعية حيث يمكن وصف مجموعة من القرى كأنك عبرت من بوابات لقرى خارج الحياة بسبب قلة توافر الحد الأدنى من الاحتياجات الاساسية والتى منها التعليم، ومن هنا تبرز مشكلة البحث في محاولة بحث التداعيات الاجتماعية لظاهرة الفقر بالمجتمع المصري وتأثيرها في بزوغ العديد من المشكلات ، لاسيما الاجتماعية منها والتعليمية، **ويمكن بلورة مشكلة البحث من خلال التساؤلات البحثية التالية:**

(١) ما الأصول الفكرية لظاهرة الفقر؟.

(٢) ماعلاقة الفقر ببعض القضايا الاجتماعية ؟.

(٣) ما علاقة الفقر ببعض المشكلات التربوية فى المناطق الفقيرة بالمجتمع المصرى؟.

(٤) ما المقترحات والتوصيات التى يمكن أن تسهم في حل بعض المشكلات التربوية فى المناطق الفقيرة ؟.

أهداف البحث :

يتمحور الهدف العام الذى يسعى البحث الحاالي إلى تحقيقه حول مدى تأثير الفقر على المشكلات التربوية فى المناطق الفقيرة بالمجتمع المصرى وذلك من خلال :

١ -تحديد مفهوم الفقر ، أنواعه ، ، مؤشراته .

٢ -تحليل علاقة الفقر ببعض القضايا الاجتماعية .

٣ -تحليل علاقة الفقر ببعض المشكلات التربوية فى المناطق الفقيرة بالمجتمع المصرى.

٤ -التوصل لمجموعة من المقترحات والتوصيات التى يمكن أن تحد من بعض المشكلات التربوية فى المناطق الفقيرة.

أهمية البحث:

يمكن بلورة أهمية البحث الحالي من خلال :

أ- الأهمية النظرية للبحث:

تكمن أهمية البحث الحالي في أهمية القضية التي يتعرض لها ؛ حيث سيطرت حالة من الفقر والعوز لدي شريحة ليست بالقليلة من أبناء المجتمع المصري ، مما يفرض بدوره ضرورة بحث وتحليل تلك الظاهرة وأسباب تغلغلها لدي المجتمع .

ب - الأهمية التطبيقية للبحث:

يسعي هذا البحث إلي إمكانية الوصول إلي حلول مقترحة لعلاج مشكلة الفقر والحد من مسبباتها ، والتحسين المستمر لعملية التنمية المستدامة التي تؤدي إلي إحداث تطورات وتغيرات اجتماعية من شأنها تحقيق الحراك التعليمي وتطور العملية التعليمية في القري الفقيرة ، والدفع بقواها البشرية في مضمار التقدم والتحديث ؛ وخاصة في العصر الحالي الذي لا يعترف إلا بالقدرات والكفاءات المبدعة والمتميزة ، تلك التي لا يمكن التحصل عليها إلا من خلال جودة تعليمية وتوفير متطلباتها.

منهج البحث:

نظرا لطبيعة المشكلة والأهداف التي يسعي البحث الي تحقيقها، فقد اقتضي الأمر استخدام

المنهج الوصفي .باعتباره من أنسب المناهج لجمع المعلومات والبيانات عن الظاهرة المدروسة، ومن ثم تحليلها مما يساعد في رسم صورة واضحة عن علاقة الفقر ببعض المشكلات التربوية في المناطق الفقيرة بالمجتمع المصري.

مصطلحات البحث :

تحددت مصطلحات البحث فيما يلي:

- **الفقر** (تعرف الباحثة الفقر إجرائياً) بأنه: الحالة الاقتصادية التي يفتقر فيها الفرد إلي الدخل الكافي للحصول علي المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والسكن والتعليم وكل مايعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوي لائق في الحياة .
- **المشكلات التربوية** (تعرف الباحثة المشكلات التربوية اجرائياً): بأنها تلك العقبات والعوائق والصعوبات الناتجة والمترتبة على ظاهرة الفقر والتى تؤثر سلبا على حاضر ومستقبل الأبناء التربوى والتعليمى مثل الأمية ، التسرب ، عمالة الأطفال ، أطفال الشوارع.

- **المناطق الفقيرة** (تعرف الباحثة المناطق الفقيرة اجرائياً): بأنها أحياء فقيرة تأوى جموعا من السكان أضخم بكثير مما تسمح به الخدمات والتسهيلات والمرافق وفرص العمل ، توجد على أطراف المدن وحواضرها ، يعانى سكانها من تدنى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية ، والسمة الأساسية لسكانها الفقر وانخفاض مستوى المعيشة وتتسم بانتشار المشكلات الاجتماعية بين سكانها مثل [انتشار البطالة ، والأمية والتسرب من التعليم وسوء حالة السكن والعزلة الاجتماعية ونقص المرافق والخدمات العامة كالمستشفيات والمدارس وخدمات الصرف الصحي.

الدراسات السابقة :

يمكن للبحث الحالى عرض مجموعة من الدراسات والبحوث ذات الصلة بموضوع البحث من خلال ما يلى :

١ - دراسة منار محمود راشد (٢٠٢١)[٧] ، بعنوان : الفقر وعلاقته بالتسرب من التعليم "دراسة ميدانية".

هدفت الدراسة إلي توضيح المفاهيم النظرية لظاهرة الفقر ، وإبراز علاقة الفقر بتسرب تلاميذ المرحلة الابتدائية والمرحلة الاعدادية من التعليم، ودور العامل الاقتصادي وعوامل أخري في التسرب، وقد اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي بصفة أساسية من أجل الإجابة علي إشكالية الدراسة ، وتوصلت نتائج الدراسة إلي مجموعة من النتائج اهمها:

- إرتفاع نسبة الأمية وخاصة بين الفئات الفقيرة التي تقع تحت خط الفقر ودونه والتي ينتمي إليها معظم أطفال المناطق العشوائية وأطفال فقراء الريف.

-إرتفاع نسبة من لم يلتحقوا بالتعليم من أفراد عينة البحث في قرية الدراسة وهو مايشيرإلي عجز النظام التعليمي عن استيعاب الأطفال في سن التعليم الإلزامي ، ويكشف أيضاًعن انتسشار ظاهرة عمالة الأطفال .

-بينت نتائج أن العامل الاقتصادي والاجتماعي تمنع أسر هؤلاء الأطفال من إلحاقهم بالمدارس نظراً لإرتفاع تكاليف الدراسة حتي في المرحلة الإلزامية.

-توصلت نتائج الدراسة إلي أن وضع الأسر الفقيرة من الناحية الاقتصادية هو السبب الرئيسي في ذهاب الطفل إلي سوق العمل في سن مبكرة بدلا من الطدرسة بحثاًعن دخل أكبر لمواجهة متطلبات الحياة المعيشية.

٢- دراسة: منار محمد اسماعيل (٢٠١٩)[٨]، بعنوان : التعليم كمرتكز لتحقيق العدالة الاجتماعية في المناطق الأكثر فقراً في ضوء رؤية مصر٢٠٣٠ "دراسة تحليلية".

هدفت الدراسة إلي معرفة كيفية تحقيق مفهوم العدالة الاجتماعية في الإفادة من فرص التعليم التي توفرها الدولة من خلال تحليل رؤية مصر ٢٠٣٠ بالنسبة إلي التعليم والمساهمة في تطوير العملية التعليمية في المناطق الاكثر فقراً في إطار توجه الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توفير فرص تعليمية جيدة للفئات الأولي بالرعاية تتناسب مع قدراتهم ، حيث تبلورت مشكلة الدراسة حول افتقار المناطق الأكثر فقراً للعدالة الاجتماعية ، بسبب عدم توافر الحد الأدني من الاحتياجات الأساسية التي منها التعليم وانخفاض معدل إلتحاق الفقراء بالتعليم بسبب عدم الكفاءة الداخلية للمنظومة التعليمية، وسوء الخدمات التعليمية خاصة في المناطق التي يرتكز فيها الفقر إقليمياً ، الامر الذي يدعو إلي ضرورة توصيل الخدمات التعليمية إلي الأطفال في تلك المناطق ؛ تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية والعدالة الاجتماعية ، كما اعتمدت الدراسة علي استخدام المنهج الوصفي ، وأسفرت نتائج الدراسة إلي مجموعة من الاليات التي تهدف إلي تحقيق العدالة الاجتماعية منها وضع حزمة من السياسات التي تكفل القضاء علي الفقر متعدد الأبعاد للأطفال ، وتوفير الاحتياجات الأساسية للتلاميذ في المحافظات الأكثر فقراً ، وصولاً إلي وضع تصور مستقبلي لتوقير

الخدمات التعليمية بما يحقق العدالة الاجتماعية في المناطق الأكثر فقراً.

٣-دراسة حوته حسين سعد (٢٠١٧) [٩]، بعنوان الفقر والحراك الاجتماعي: بحث ميداني في محافظة بني سويف.

هدفت الدراسة إالي التعرف علي تأثير الفقر في الحراك التعليمي، حيث اعتمدت الدراسة علي استخدام طريقة دراسة الحالة التي اشتملت علي اثنتي عشرة حالة ممن استطاعوا تحقيق الحراك التعليمي وممن لم يستطيعوا تحقيقه في إحدي القري المحرومة بمركز سمسطا التابع لمحافظة بني سويف من خلال اس تخدام المنهج المقارن، وكشفت نتائج الدراسة عن وجود تأثير فعال للفقر علي تحقيق الحراك التعليمي لدي حالات الدراسة ، حيث انعكس بالسلب علي الحالات من (٦ -١) والذين تسربوا من التعليم ؛ ولم يستطيعوا تحقيق الحراك التعليمي ، بالمقارنة مع الحالات من (١٢ -٧) والتي استطاعوا التخلص من الظروف القهرية للفقر من خلال الهجرة مع أسرهم وأقاربهم خارج القرية لظروف اجتماعية وأخري اقتصادية ، وتمكنوا من تحقيق الحراك التعليمي وحصلوا علي مؤهلات عليا، وقد ارتبط ذلك بمجموعة من العوامل السوسيولوجية التي أثرت في تحقيق الحراك التعليمي للحالات ؛ وتوصلت نتائج الدراسة إلي تأثير العوامل الإيكولوجية ، ونمط التنشئة الاجتماعية المتبعة لدي أسر الحالات ، وتأثير الوعي الثقافي ، والممارسات المتبعة، والمستوي الاقتصادي ، وعدم المساواة النوعية بين الذكور والإناث، وأخيرا تأثير شبكة العلاقات الاجتماعية علي تحقيق الحراك التعليمي.

٤- دراسة دعاء بنت حسين اللواتي (٢٠١٥)[١٠] ، بعنوان"اليات التكيف مع الفقر "دراسة ميدانية"

هدفت الدراسة إلي التعرف علي اليات التكيف مع الفقر في المجتمع العماني

وذلك من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية المتمثلة في التعرف علي ظاهرة الفقر في عمان وخصائص الفقراء والوقوف علي أسباب الفقر والتدابير التي يتخذونها لمواجهته ووضع بعض المقترحات لتفعيل الجهود الحكومية للحد من ظاهرة الفقر، واعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي ، كما تمثلت أداة الدراسة في دليل مقابلة مقنن يتضمن عدداً من الأسئلة الكمية والكيفية ، وتوصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في الاتي :

- بينت نتائج الدراسة أن التماسك الأسري وقوة العلاقة بين أفراد المجتمع تساهم بشكل كبير في التكيف مع المتطلبات الاجتماعية التي ترهق الأسرة من الناحية المادية .
- أوضحت نتائج الدراسة ضعف التكيف مع المتطلبات الافتصادية ، حيث أن أغلب عينة البحث لا تمارس اليات تساعدها علي زيادة الدخل ، وتكتفي باليات التقليل واالترشيد في الاستهلاك والانفاق .
- بينت نتائج الدراسة أن أسر عينة البحث تشعر بالرضا إلي حد ما عن وضعها الاجتماعي والاقتصادي ، وتتمني أن يتحسن إلي الافضل .
- توصات الدراسة بعرض مجموعة من المقترحات سواء من الجانب الحكومي أو الفردي لتحسين تكيف الفقراء مع وضعهم سواء فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي أو الاجتماعي.

٥-دراسة واسانتا سوباسيتغ : [١١](Wasantha Subasinghe 2015)
بعنوان Improving the quilty of life ,study on slum "Dwellers" :

هدفت الدراسة إلي التعرف علي دلالة مفهوم الأحياء الفقيرة واستكشاف أهم المشكلات التي يتعرض لها سكان تلك المناطق، وبحث نمط حياة سكان الأحياء الفقيرة من خلال مؤشرات نوعية الحياة الاجتماعية في هذه الدراسة

كعواقب لمناقشة ترتيبات السكان لرفع نوعية حياتهم.واعتمدت تلك الدراسة علي منهج دراسة الحالة. وتوصلت نتائج الدراسة الي أن الفقر هو المشكلة الرئيسية والمركزية والتي تسبب العديد من المشكلات لساكني الأحياء الفقيرة مثل البطالة ونقص العمالة وسوء التغذية وانخفاض الدخل وانتشار الجرائم وغير ذلك من الجوانب الاجتماعية والصحية . واوصت الدراسة بضرورة اهتمام المنظمات الحكومية وغير الحكومية بتحسين أوضاع ومستوي المعيشة للأسر الفقيرة المهمشة باعتبارها أسر أولي بالرعاية وضرورة تحسين أوضاعها الاقتصادية مما يجعلها قادرة علي اشباع احتياجاتها ومواجهة مشكلاتها وأوصت الدراسة أيضا بضرورة تركيز البحوث المستقبلية علي دراسة حالات تلك الأسر.

٦- دراسة طلعت حسينى اسماعيل (٢٠١٤) [١٢]، بعنوان : الفقر والتعليم : دراسة تحليلية لمؤشرات العلاقة التبادلية .

هدفت الدراسة إلى تحليل مؤشرات العلاقة التبادلية بين الفقر والتعليم ؛ ومن أجل تحليل مؤشرات هذه العلاقة استخدمت الدراسة المنهج الوصفى ، ، كما توصلت الدراسة إلى تحديد مجموعة من المتطلبات الواجب توفيرها لتفعيل دور الحلقة الأولى من التعليم الأساسى فى الحد من الفقر ، وقد تمثلت أهم هذه المتطلبات فى بناء مدارس وفصول جديدة خاصة فى القرى المحرومة والنائية والتطبيق الفعلى لمبدأ العدالة فى توزيع الفرص والامكانات والتسهيلات التعليمية بين المدارس الحكومية والمدارس الخاصة ، وتحسين الجانب الكيفى للتعليم للتغلب على مشكلة رسوب وتسرب أبناء الأسر الفقيرة من التعليم وذلك من خلال تطوير مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى الحكومية كمدخل لمحاربة الفقر.

٧-دراسة امال سيد مسعود(٢٠١٤)[١٣] ، بعنوان : متطلبات تحقيق التمكين الاجتماعى للتلاميذ اللفقراء بمرحلة التعليم الاساسى.

هدفت الدراسة الي التعرف علي ملامح مشكلة الفقر وتأثيرها علي الأطفال والوقوف علي أسباب وعوامل تفشي ظاهرة الفقر التي تؤثر في التمكين الاجتماعي للتلاميذ الفقراء والكشف عن تحديات تحقيق التمكين الاجتماعي للتلاميذ الفقراء في مرحلة التعليم الأساسي ، واعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي ،وتوصلت الدراسة الي بعض المقترحات التي تساعد علي تحقيق متطلبات التمكين الاجتماعي للتلاميذ الفقراء منها متطلبات تقع علي عاتق الحكومة – وزارة التربية والتعليم -الادارات التعليمية– المعلم –الاخصائي الاجتماعي والنفسي –منظمات المجتمع المدني - أولياء الأمور، لتحقيق متطلبات التمكين الاجتماعي للتلاميذ الفقراء في مرحلة التعليم الأساسي.

التعليق علي الدراسات السابقة

من خلال عرض الدراسات السابقة يتبين إتفاق معظم الدراسات السابقة مع البحث الحالي في دراسة ظاهرة الفقر، وانعكاسات الفقر علي سكان المناطق الفقيرة ، كما تتفق في استخدام بعض الدراسات للمنهج الوصفي، بينما يختلف البحث الحالي مع الدراسات السابقة في الهدف ؛ حيث يهدف البحث الحالي إلي تحليل الفقر وأنواعه ومؤشرات قياسه وعلاقة الفقر ببعض المشكلات القضايا الاجتماعية والتي تمس الفئات السكانية في المناطق الأكثر فقراً للوقوف علي المشكلات التربوية والتعليمية التي يسببها الفقر لقاطني المناطق الفقيرة ، وقد تناولت معظم الدراسات السابقة هذه الظاهرة من الجانب الاجتماعي والاقتصادى دون التطرق إلي الجانب التربوي ، وقد استفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة لأنها تلقي الضوء علي أهم

المشكلات الاجتماعية والتعليمية التي تواجه سكان المناطق الفقيرة وتوضيح أهم الاحتياجات التربوية لسكان هذه المناطق.

ثانيا :محاور البحث:

وتتحدد محاور البحث فيما يلي:

المحور الأول : الفقر .. مفهومه ، وأنواعه ، ومؤشراته :

أولاً : مفهوم الفقر .

ثانياً : أنواع الفقر .

ثالثا : مؤشرات الفقر

المحور الثانى : علاقة الفقر ببعض القضايا الاجتماعية

أولا: علاقة الفقر بمشكلة البطالة .

ثانيا: علاقة الفقر بمفهوم العدالة الاجتماعية.

ثالثا: علاقة الفقر بمشكلة الأمية.

المحور الثالث : علاقة الفقر ببعض المشكلات التربوية فى المناطق الفقيرة بالمجتمع المصرى .

المحور الرابع : بعض المقترحات والتوصيات التى يمكن أن تسهم فى علاج بعض المشكلات التربوية فى المناطق الفقيرة،

المحور الاول : الفقر ، مفهومه وأنواعه ومؤشراته :

يمثل الفقر عقبة كبيرة أمام تحقيق التنمية المستدامة فى المجتمعات ، كما يمثل تهديدا للامن والاستقرار السياسى والاجتماعى حيث يشكل بيئة خصبة للعنف والجريمة والتعصب والانحراف. ولذا تسعي الدراسة من خلال المحور الحالي إلي عرض الأصول والمنطلقات الفكرية لتلك الظاهرة من خلال ما يلي:

أولاً :الأصول الفكرية لظاهرة الفقر:

تشهد أدبيات العلوم الاجتماعية والاقتصادية زخماً واسعًا من التعريفات التى تتناول مفهوم الفقر، وليس ثمة اتفاق حول مفهوم واحد شامل يعكس متضمنات ظاهرة الفقر من المنظور الاقتصادى أو الاجتماعى أو البيئى أو السياسى ، فهناك العديد من الدراسات التى تناولت تعريف الفقر، تلك التى تختلف باختلاف رؤى الباحثين فمنها ما يركز على الجانب المادى ومنها ما يركز على الجانب الاجتماعى أو الثقافى حيث إنه ظاهرة مركبة تجمع بين ابعاد موضوعية كالدخل، الملكية ، المهنية ، الوضع الطبقى ، وأبعاد ذاتية مثل أسلوب الحياة ، نمط الإنفاق ، اشكال الوعى والثقافة. (١٤).

ورغم ذلك التفاوت فى تحديد مفهوم الفقر ومعاييره إلا أن انخفاض الدخل للفرد أو للأسرة يشكل العمود الفقرى لهذا المفهوم وهذه المعايير مع ما يرافق ذلك من ضعف القدرة على توفير مستلزمات الحياة الضرورية من مسكن ومأكل وملبس بالاضافة إلى المستلزمات الأخرى الصحية والتعليمية وغيرها.

ويشير الفقر بمفهومه العام إلى " انخفاض مستوى المعيشة عن مستوى معين ضمن معايير اقتصادية واجتماعية ، فالفرد أو الاسرة يعيش ضمن إطار الفقر إذا كان الدخل المتأتى له غير كاف للحصول على أدنى مستوى من الضروريات للمحافظة على نشاطات حياته وحيويتها"(١٥)

ويوصف الفقر بأنه " حالة من الحرمان المادى الذى تتجلى أهم مظاهره فى انخفاض استهلاك الغذاء كماً ونوعا وتدهور الحالة لاصحية وتدنى المستوى التعليمى والوضع السكني" (١٦).أو بأنه " عجز لإحدى فئات المجتمع عن تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الاساسية من الغذاء والمسكن والملبس والتعليم والرعاية الصحية التى تكفل لهم الحياة الكريمة"(١٧).

ويراه البعض بأنه " الحالة التى يكون فيها الفرد عاجزا عن توفير اسس الحياة الكريمة له وكذلك الافتقار فى الحصول على الفرص والاختيارات الأساسية

فى الحياة كالحصول على فرص عمل ، دخل كامل ، التمتع بالحرية و الكرامة ليحيا حياة كريمة""[١٨] .

ويذهب آخر فى تعريفه للفقر بأنه " الحرمان الشديد من الحياة المرضية والحرمان المادى من الدخل والصحة والتعليم والمعاناة من التعرض للمخاطر كالمرض والعنف والجريمة والكوارث والتسرب من الدراسة وعدم قدرة الشخص على سماع صوته وتهميشه ونقص حريته المدنية والسياسية".[١٩]

وبالنظر إلى التعريفات السابقة يتبين عدم وجود اتفاق محدد على تعريف جامع مانع للفقر، فهناك الكثير من التعريفات التى تختلف باختلاف من يتناول الموضوع بالدراسة والتحليل فنجد البعض منهم ينظر إلى الفقر من منظور الحرمان فى تلبية الاحتياجات الأساسية وذلك من خلال حرمانه من متطلباته اللازمة لتلبية الحد الادنى المقبول من الحاجات الأساسية ، ومنهم من ينظر إليه من منظور فقر القدرات أى عدم وجود الخيارات الكافية والمتاحة ، ولكن نلاحظ الجزء المشترك بين جميع تعريفات الفقر تدور حول مفهوم الحرمان النسبى لفئة معينه من فئات المجتمع ويمثل الفقر تلك الفئة من المجتمع غير القادرة على مواجهة الحاجات الأساسية وفقا لمستويات المعيشة السائدة فى المجتمع .

ثانيا : أنواع الفقر :

يتسم الفقر بكونه ظاهرة اقتصادية واجتماعية ذات طبيعة نسبية متعددة الجوانب والأشكال التى تحمل فى مضمونها وتعبر عن ظاهرة الفقر ، ولقد تنوعت الرؤى التي يتم فى ضوئها تصنيف أنواع الفقر ويمكن اجمالها من خلال الشكل التالى:

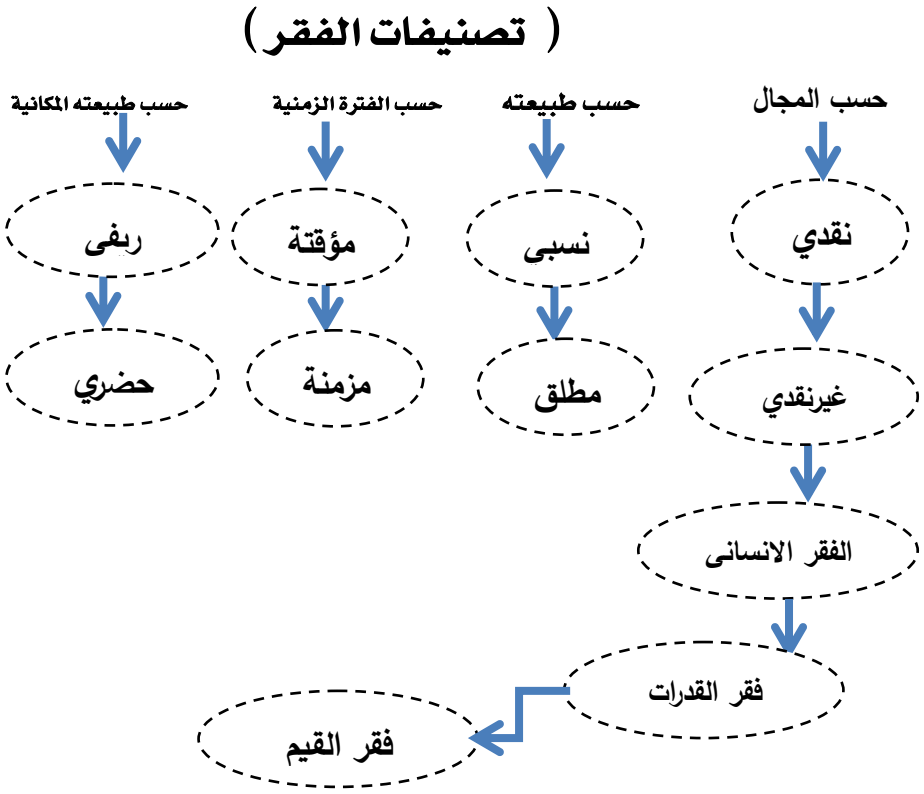

شكل (١) التصنيفات المختلفة لأنواع الفقر [المصدر : إعداد الباحثة]

ويتبين من الشكل السابق تعدد الرؤى والتوجهات بشأن تصنيف الفقر ، ويمكن إلقاء مزيد من الضوء حول كل منهما من خلال ما يلى :

[١] انواع الفقر حسب المجال :

ويمكن تحديد أنواع الفقر متعدد الابعاد على النحو التالى [٢٠]:

<u>الفقر النقدى</u> : ويعبر عن ملكية الأفراد والأسر للموارد الكافية لتلبية الاحتياجات

(أ) الأساسية أم لا ، ويتم قياسه من خلال مقارنة دخل الأسرة بحد معين يتم تحديده مسبقا ، ويعد الشخص فقيرا إذا كان مستوى دخله أو استهلاكه أقل

من الحد الادنى اللازم لاشباع احتياجاته الأساسية ويعتبر هذا الاسلوب هو الاكثر ا ستخداما فى معظم دراسات الفقر.

(ب) **الفقر غير النقدى** : ويؤشر إلى درجة الحرمان من الحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات [الغذاء الكافى – الرعاية الصحية – المسكن المناسب – التعليم .....].

(ج) **الفقر الانسانى** : ويقصد به العجز أو الحرمان من اشباع الحاجات الأنسانية الأساسية والحرمان من الحياة الصحية والمعرفة والاندماج الاجتماعي ، حيث يتم تحديد مجموعة من الفئات الأساسية لتلك الاحتياجات الانسانية التى من المفترض أن يتم تقييم فقر الأفراد أو الأسر على أساسها ومن أهمها [التغذية الكافية والمسكن الملاءم والعمل والصحة والتمتع بالحرية والمشاركة][٢١].

(د) **فقر القدرات** : ويؤشر إلى الحرمان واللامساواة فى الحصول على الفرص واكتساب المهارات اللازمة لضمان أحقيات الرفاه الانسانى فى كيان اجتماعى ما ، وتتعدد القدرات التى تمكن الفرد من حياة كريمة ومن بينها القدرة علي القراءة والكتابة والمشاركة السياسية والاجتماعية . وأن يتمتع بمستوى كاف من الغذاء والكساء[٢٢].

(ه) **فقر القيم** : ويعنى تدنى مستوى القيم وتدهور فى الاخلاقيات والسلوكيات تجاه الأفراد والمجتمع ككل[٢٣].

[٢] انواع الفقر حسب طبيعته :

هناك نوعان أساسيان للفقر وفق هذا المنظور ، وهما

(أ) **الفقر النسبى** ويقصد به مستوى فقر المرء بالنسبة للآخرين سواء داخل الأسرة أو داخل البلد الواحد أو حتى بالنسبة للآخرين فى بلاد مختلفة[٢٤]

(ب) **الفقر المطلق** : ويقصد به ذلك النوع من الفقر الذى يعجز خلاله الفرد على اشباع احتياجاته الانسانية الأساسية من خلال دخله (مسكن ، غذاء صحى ، خدمات صحية ، ملبس)[٢٥]. حيث يعد الفرد فقيرا إذا لم يملك الدخل الكافى الذى يمكن من تحقيق الحد الأدنى من الغذاء والملبس والمسكن والصحة والتعليم

[٣] أنواع الفقر بحسب فترته الزمنية :

هناك نوعان أساسيان للفقر وفق هذا المنظور ، وهما [٢٦]:

(أ) **الفقر العابر " الفقر المؤقت"** : وينجم عن أزمة اقتصادية أو سياسية أو عسكرية عابرة أو ناتج عن الكوارث الطبيعية وهو عادة ما يمكن تجاوزه بالتكافل الشعبى والدولى.

ويؤشر الفقر المؤقت إلى الفقر لأجل قصير مثل الفقر المائى والذى يصيب منطقة معينة من العالم مما يؤدى إلى الافتقار فى الانتاج الزراعى مثل دول العام الثالث التى تعتمد فى ميزانيتها على الزراعة.

(ب) **الفقر المزمن** : وهو نوع من الفقر طويل الأجل ، ويكون نتيجة لأسباب هيكيلية فى الفرد ذاته ، فمن يعيشون فى حالة الفقر المزمن هؤلاء الأشخاص الذين ليس لديهم قدرات وامكانات تمكنهم من الحصول على عمل ذى دخل مناسب[٢٧].

[٤] أنواع الفقر بحسب طبيعة المكان :

يمكن إجمالى أنواع الفقر بحسب طبيعة المكان التى تحكم فرص التنمية البشرية وحجمها فى العالم من خلال نوعين أساسيين هما[٢٨].

(أ) **الفقر الحضرى:** ويمكن أن نعرفه بأنه الفقر الناتج عن الازدحام فى المناطق الحضرية واحتمال التعرض للأمراض المعدية ، حيث ينتشر الفلقر الحضرى بين سكان المناطق الفقيرة فى المدن والتى تتميز بالازدحام وسوء الأحوال الصحية والمياه الملوثة.

(ب) **الفقر الريفى** : ويقصد به تعرض المناطق الريفية للجفاف والتصحر بالإضافة إلى عدم توافر البنية التحتية الأساسية وخدمات الصحة والتعليم والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحى.

وتأسيسا على ما سبق يتضح أن الفقر هو حالة من العجز والحرمان التى يفتقر فيه الفرد الحصول على الدخل الكافى لتلبية احتياجاته الأساسية من غذاء ومسكن مناسب ورعاية صحية ، كذلك يعنى الفقر أيضا حالة الحرمان من المشاركة فى صنع القرار عدم القدرة على المطالبة بحقوقه السياسية والاجتماعية ، فالفقر أصبح ظاهرة اجتماعية متعددة الأبعاد حيث تجاوزت فكرة انعدام الدخل لتشمل الحرمان من الحصول على الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

. ثالثا : مؤشرات قياس الفقر :

تكمن أهمية قياس الفقر فى التعرف على الفقراء وأماكن تواجدهم وحجمهم والتعرف على خصائصهم الديموجرافية ومستوى تعليمهم ومستوى الرعاية الصحية وذلك من خلال المسوح الأسرية المتخصصة بهدف وضع الخطط والسياسيات الرامية إلى انتشال هؤلاء الفقراء من حالة الفقر ؛ فعند قياس الفقر عادة ما يتم الاشارة إلى مؤشرات الانفاق أو الدخل باعتبارها أكثر اهمية وخطوة أساسية لتحليل الفقر؛ وتتعدد اتجاهات قياس الفقر فاتجاه الرفاهية ويستخدم أصحابه معايير مالية فى قياس الفقر مثل دخل الفرد وإنفاقه واستهلاكه وهو الاتجاه السائد فى أدبيات الفقر، وهناك اتجاهات عديدة لقياس الرفاهية ففى اطار مجتمع ما يتواجد الفقر إذا عجز الفرد عن الوصول إلى مستوى معين من المعيشة ، أو الرفاهية وهو الحد النهائى المقبول فى هذا المجتمع ، واتجاه اللارفاهية الذى يعنى بدراسة المؤشرات الاجتماعية للرفاهية مثل التغذية والصحة والتعليم ، ويركز على قضايا مثل سوء التغذية ، وغياب الرعاية الصحية والأمية باعتبارها نتائج مباشرة لإنتشار الفقر حيث عدم الوفاء بتلبية الاحتياجات الأساسية يرتبط بصورة أساسية

وثيقة بالفقر.[٢٩] **وتأسيسا على ما سبق تتعدد مؤشرات قياس الفقر ، يمكن اجمالها من خلال المؤشرات التالية** [٣٠]:

[١] المؤشرات النقدية :

(أ) مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى : جرت أولى المحاولات في قياس الفقر على قياس مستوى المعيشة بحيث يعتمد على دخل الفرد أو الأسرة، باعتباره يعبر عن القدرة علي الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية التى تعد المحدد الأساسى للمعيشة ، حيث إن حصة الفرد من الدخل القومى تعكس مستوى معيشته .

(ب) مؤشر استهلاك الأسرة : يستخدم هذا المؤشر لمعرفة حجم انفاق الأسر على المواد الغذائية أو غير الغذائية ، حيث إنه كلما ارتفعت نسبة الإنفاق على المواد الغذائية ، انخفضت النسبة التى توجهها الأسرة من إنفاقها على السلع غير الضرورية وهذا ما يعنى انخفاض مستوى معيشتها .

(جـ) مؤشر الحاجات الأساسية : تمثل الحاجات الأساسية في القيمة الإجمالية للحد الأدنى الذى ينبغى تحقيقه ، من أجل استمرار الحياة الإنسانية للفرد بطريقة مقبولة ، وتشكل الحد الأدنى الاجتماعى [خط الفقر] وعليه فإن فئات السكان التى يقل استهلاكها عند هذا المستوى تقع ضمن حدود الفقر.

[٢] المؤشرات غير النقدية :

❖ **مؤشر قياس الفقر من منظور التنمية البشرية** : ويركز دليل الفقر البشرى للبلدان النامية على نواحى الحرمان من ثلاثة أبعاد هى[٣١]:

(أ) مدة الحياة ومستوى الصحة : والتى تتمثل في المخاطر التى تحول دون العيش لعمر معين أى التعرض للموت في سن مبكرة نسبيا .

(ب) الحرمان من المعرفة والقراءة : ويقاس بمعدل الأمية بين البالغين.

(جـ) الحرمان من مستوى الرفاه الاجتماعى: ويقاس بمتوسط النسبة المئوية لكل من المحرومين من مياه الشرب النقية والعاجزين عن الوصول للرعاية الصحية وناقصى الوزن من الأطفال دون سن الخامسة .

وعليه يمكن القول بأنه على الرغم من تعدد مؤشرات قياس الفقر إلا أن للفقر أبعاد متعددة يصعب قياسها ، فهناك بعض الابعاد للفقر الانسانى تم اغفالها من مقياس الفقر ، مثل عدم القدرة على المشاركة فى صنع واتخاذ القرارات، وغياب الحرية السياسية ، كما أن قياسات الفقر لم تعد تعتمد على مقاييس الدخل فحسب بل أصبح من الضرورى استخدام مقياس لقياس الفقر الانسانى وفقر القدرات وكذلك فقر القيم.

المحور الثاني : علاقة الفقر ببعض القضايا الاجتماعية :

يمثل المجتمع نظاما محكما تتكامل مكوناته وعناصره مع بعضها البعض ، وأى تحول فى أحد عناصره يستتبعه تحولات فى باقى العناصر ، ويمثل الفقر والعوز أحد المشكلات التى تمتد آثارها بين ربوع المجتمع فى جميع أنشطته ، ويولد عنه حالة من الجهل والأمية والتخلف وانخفاض المستوى التعليمى والثقافى كنتيجة حتمية لعجز الأسرة عن تحمل نفقات التعليم وارتفاع معدلات التسرب ، ونقص الخدمات الصحية والسكنية وزيادة نسب الطلاق والتفكك الأسرى وتفشى الأمراض الاجتماعية كالجريمة والتسول والتشرد وانحراف الأحداث وتعاطى المخدرات وتداولها ، فضلا عن أضعاف وتهميش فئات اجتماعية معينة وخاصة النساء والشباب والأطفال مما يزيد من صعوبة حياتهم ويكثر من فرص انتهاك حقوقهم[٣٢] . حيث يمكن أن يكون ضعف المشاركة فى الحياة العامة بشكل عام والحياة السياسية بشكل خاص أحد المظاهر المقترنة بالفقر ، فالفقير يسعى إلى توفير الحد الأدنى من حاجاته المعيشية وقلما يكون له دور فى مؤسسات المجتمع بسبب انشغاله باحتياجاته الأساسية[٣٣] .

وعلى الصعيد المجتمعى يعوق الفقر فرص التنمية والنهضة والتحديث بالمجتمع حيث توجه الدخول لسد الجوع وتوفير الحاجات الأساسية بدلا من أن يذهب إلى التنمية والاستثمار فتظل الدولة والمجتمع فى دائرة مفرغة يكون من الصعب الخروج منها وبالتالى فلن تتحقق التنمية المنشودة فى ظل الفقر المدقع ، وكذلك فرض حالة من التبعية للدول والشعوب المانحة للقروض والديون وما يترتب عليها من زيادة الاستغلال والاحتقار وبالتالى يزداد الفقير فقرا ويزداد الاغنياء ثراءً، وزيادة الديون والقروض لسداد الضروريات والحاجات الاستهلاكلية بدلا من الخوض فى خطط النهضة والبناء والتعمير.

ويمكن للبحث الحالي ابراز ملامح العلاقة بين الفقر وبعض القضايا الاجتماعية من خلال العرض التالى :

(اولا) الفقر وعلاقته بمشكلة البطالة : تعتبر البطالة من أهم مظاهر فقر المجتمعات حيث إن ازدياد حجم البطالة يدل بشكل واضح على ارتفاع نسب الفقر فى المجتمع ، فهناك علاقة وطيدة بين الفقر والبطالة حيث تعتبر المكون الرئيسى للفقر ، لذا فإن الكثير من الاقتصاديين يشيرون إلى أن إزالة البطالة سوف تزيل الفقر فالبطالة تؤدى بكل أنواعها إلى انخفاض الدخل أو انعدامه مما يؤدى إلى زيادة حدة الفقر،ويتضح ذلك مما حدث في مصر خاصة فى ظل سياسات الاصلاح التى تم تطبيقها فى الآونة الأخيرة والتي أدت إلى زيادة معدلات الفقر والبطالة للفئات محدودة الدخل[٣٤]، حيث انعكست اثارها السلبية على مجموعة من الفئات الاجتماعية من بينها العمالة الفائضة التى يتم الاستغناء عنها، والعمالة غير القادرة على التكيف بسب السن أو الكفاءة ، والفئات الفقيرة والمعدمة التى تعانى من تحرير الأسعار والتضخم ورفع الدعم وأيضا العمالة الهامشية المرتبطة بالصناعات الصغيرة والخدمات التى يتم الغاء الدعم منها وسكان المناطق الفقيرة والعمال [٣٥].وتتسع دائرة الفقر خاصة فى ظل بروز العديد من التطبيقات التكنولوجية والتى توجه دفة التنمية والتطوير فى المجتمع وتتطلب بدورها نوعية من الأفراد قادرة على التعاطى

مع تلك التكنولوجيا وتلفظ غير القادرين عليها ليضافوا إلى صفوف البطالة ، لذا فالعمل فى الوقت الحالى والمستقبل يتطلب مهارات وقدرات لا يمكن التحصل عليها إلا من خلال التعليم الجيد الذى يتطلب قدرات مالية ومهارات تكنولوجية تتؤام وعصر التحول الرقمى والتطورات الصناعية ، لذا فنحن بصدد علاقة قوية متبادلة بين الفقر والبطالة حيث عدم التحاق افراد الاسر ذات الدخل المنخفض بالتعليم أو الاستمرار فيه مما أدى إلى تدنى فرص الحصول على وظائف لذا فهم يبحثون عن عمل كوسيلة للمعيشة ، وفى الغالب يكون هذا العمل من الاعمال الهامشية التى لا يكفى عائدها لاشباع احتياجاته وبالتالى يصل إلى مستوى الفقر.

(ثانيا) علاقة الفقر بمفهوم العدالة الاجتماعية :

يعد مفهوم العدالة الاجتماعية فى حد ذاته قيمة انسانية كونه من متطلبات عملية التنمية ومطلب رئيسى لتحقيق الاستقرار الاجتماعى وتقوية الشعور بالانتماء ومن ثم لا تزال النظرة لتحقيق المساواة بين الافراد هي لب العدالة الاجتماعية وذلك من خلال عدالة توزيع فرص العمل واتاحة التعليم للجميع وعدم القبول باى استبعاد او تمييز لأى شخص من الحصول على التعليم على اساس التباينات الاقتصادية او الاجتماعية أو الثقافية او الطبقية[٣٦] .

ومن ثم فالعدالة الاجتماعية فى التعليم عبارة عن توفير الإمكانية التى يحصل من خلالها الفرد على فرصته فى التعليم أسوة بغيره بما يحقق تكافؤ الفرص بلا تميز أو تفرقه وهو حق يكفله الدستور المصرى والتشريعات المنظمة له وفضلاً عن الاتفاقيات الدولية والاعلان العالمى لحقوق الطفل وحقوق الإنسان التى تذهب إلى أن حق العدالة فى التعليم لا يتحقق إذا كان محدودا أو قاصرا على فئة دون الأخرى ، أو إذا كان يقدم لفئة من الافراد باسلوب مختلف من حيث الكيف عن فئة أخرى[٣٧] . حيث اظهرت المؤشرات الاحصائية لعام (٢٠١٦ -٢٠١٧) الارتفاع التدريجي في كثافة الفصول في مراحل التعليم المختلفة في المحافظات الأكثر فقرا خاصة جنوب الصعيد ، وتتركز الكثافات أيضا في المدارس الرسمية وفي الأحياء الشعبية الفقيرة حيث

وصلت كثافة الفصول في مراحل التعليم الاعدادي في محافظة أسيوط ٦٤.٣٪ في حين تصل كثافة الفصول في محافظة الجيزة ٤٥,١٣٪ في مرحلة التعليم الاعدادي وفي محافظة الغربية تصل الي ٤٥.٤٪ وفي محافظة القليوبية تصل الي ٤٦.٣٦٪ [٣٨]، ويمثل ارتفاع كثافة الفصول في المحافظات الأكثر فقرا تميزا ضد الفقراء، وتعوقهم هذه الضغوط عن الاستقبال الجيد للخدمات التعليمية .ينتج عنها زيادة أعداد المدارس التي تعمل لأكثر من فترة دراسية ، خاصة في المدارس التي تعمل في الأحياء الشعبية الفقيرة، الأمر الذي يعكس عدم وجود عدالة في تقديم الخدمات التعليمية

لذا فالعدالة الاجتماعية عبارة عن الحالة التى يغيب فيها الفقر والتهميش وتنعدم الفروق غير المقبولة اجتماعيا بين الأفراد داخل الدولة وينتفى فيها الظلم والحرمان عن طريق التعليم فلا يصح فى دول العدل أن يتعلم تلميذ فى مدرسة تكاد أن تنهار على من فيها ويتعلم آخر فى فصل مكيف، فالعدالة الاجتماعية فى التعليم تعنى أن ابناء الوطن جميعهم لهم حقوق متساوية فى تلقى خدمات التعليم ولهم فرص متساوية فى الوصول إلى هذه الخدمة دون تفرقة واستبعاد اجتماعى[٤٠]. وتتاح فيها لأعضاء المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم وحسن توظيفها وذلك بتقليل فجوات التفاوت فى توزيع الخدمات التعليمية التى كان لها تأثير سلبى على العدالة الاجتماعية فى

المناطق الأكثر فقرا خاصة فى ضوء المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحادثة فى المجتمع المصرى .

ثالثاً : علاقة الفقر بمشكلة الأمية :

تعد الأمية والفقر من الافات الخطيرة التي تفتك بالمجتمعات فتعرقل مسيرتها وتؤخرها عن اللحاق بركب التطور والتقدم الذي تفرضه متغيرات العصر وسواء كانت الأمية أو الفقر سببا أو نتيجة فهما يصبان في مجري التخلف ويدوران في حلقة مفرغة تبدأ بالعديد من المشكلات وتعود اليها ، واذا كانت العولمة تكرس الفوارق الاجتماعية وتعمقها فان الفقر سيزداد انتشارا ليشمل اعداد كبيرة من أفراد

المجتمع الواحد."الأمرالذي سيؤثر سلبا علي استقرار المجتمع وتقدمه وفي ظل هذا الوضع فان ابناء الفئات المحرومة اقتصاديا واجتماعيا سيعانون من حرمان اشد خطورة ألا وهو الحرمان الثقافي الذي من ابرز نتائجه تفشي الامية وتراجع مكانة العلم لدي فئات المناطق الفقيرة فقلما يشعر طفل تلك المناطق برغبة حقيقية في التعليم اذ غالبا ما يكون الابوان لا يعرفان القراءة والكتابة مما ينعكس علي الطفل الذي يعيش في مثل هذه الأجواء حيث لايشعر بوجود حوافز مادية أو معنوية تحدث له الرغبة في التعلم ،واذا التحق طفل الفئات الفقيرة بالمدرسة يتبين له بأن المعرفة التي يتلقاها في المدرسة لا علاقة لها بواقعه المعيشي مما يجعله يشعر بالغربة داخل المدرسة ويدفعه الي الانقطاع عنها في سن مبكرة لينضم الي طابور الاميين .

لذا تشير الاحصاءات الرسمية الي ان مشكلة الأمية مازالت تؤرق المجتمع المصري وتعوق جهود التنمية في جوانبها المتعددة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية حيث تصل نسبة الأميين الذين يفتقرون الي المهارات الأساسية للقراءة والكتابة الي مايقرب من ١٨ مليون أمي في الشريحة العمرية ١٥ سنة فأكثر بنسبة تقترب من ٢٩٪حيث بلغت نسبة الأمية بين الذكور في المجتمع المصري ٢٣٪ في حين بلغت الأمية بين الاناث ٣٤.٦٪.[٣٩] (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٨).في حين أشار مركز معلومات الهيئة العامة لتعليم الكبار إلي انخفاض نسبة الأمية خلال عام ٢٠٢٢ في الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر حيث بلغت نسبة الأمية بين الإناث٢٨.٣٪ في حين بلغت نسبة الأمية بين الذكور ١٩.٤٪، بإجمالي ٢٣,٨٪.[٤٠] (موقع الهيئة العامة لتعليم الكبار، احصاء، ٢٠٢٢) ، مما يعد مؤشرا واضحا لجهودالهيئة العامة لتعليم الكبارفي تقليل أعداد الأميين علي مستوي محافظات مصر فضلا عن دور الجامعات في محاولة القضاء علي الأمية في مصرعن طريق المبادرات التي قامت بهاالجامعات المصرية وحث طلابها علي المشاركة في المبادرة الوطنية للقضاء علي الأمية خاصة وأن الجامعات تتمتع لوجود قوي بشرية كبيرة ممثلة في أعداد الطلاب الملتحقين سنويا .

وفيما يتعلق بحرمان الفقراء من التعليم فان ٧.١٥٪من الأطفال مابين ١٧ -٧سنة في القري الأكثر فقرا لم يتلقوا تعليما من أي نوع، في حين بلغت هذه النسبة ٣.٩٨٪علي المستوي القومي وسجل ريف الصعيد أعلي نسبة٨.١١٪ كما أن٥.٦٨٪من الأطفال مابين ١٠ -٧سنوات في القري الأكثر فقرا لم يلتحقوا قط بالمدرسة وتتضاعف هذه النسبة تقريبا ١٠.٧٪لدي الفئة العمرية ١٧ -١٥سنة (مجلس الوزراء ،٢٠١٤)[٤١].

واتساقا مع ذلك يمكن القول بأن أهم مسببات الفقر هي قلة التعليم فهناك ثمة علاقة بين الفقر والأمية ،لان الشخص الفقير حتما لن يستطيع أن يتعلم ، فالفقر علي اختلاف عواقبه ومشاكله الجسيمة علي المجتمع فانه يؤثر عليه تأثيرا كبيرا ، وعلي تعليم الفرد ، لذا يبدأ فهم العلاقة التعليم والفقر بمعرفة أن معدلات الفقر المرتفعة ارتبطت بمستوي التحصيل التعليمي المنخفض، وكذلك ارتبطت بمستويات التعليم الرسمي المنخفضة بالحصول علي وظائف تدر دخلا منخفضا ولتكملة فهم العلاقة ارتبطت الأجور المخفضة بمستويات المعيشة المخفضة وهذه العلاقة تشاهد في كثير من بلدان العالم الثالث في عدم تمكين الأطفال من الدراسة أو الدراسة الجيدة.

ووفقا لما تم عرضه نخلص إلى أن ظاهرة الفقر لا تزال من أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى تنتشر فى المجتمعات البشرية لما يترتب عليها من ظهور العديد من الأمراض والآفات الاجتماعية والتى تؤثر سلبا على الواقع المعاش للافراد وعلى تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ولعل أخطر نتائج الفقر أنه يؤدى إلى إضعاف الثروة البشرية التى هى بحق اثمن ما فى الوجود ، لذلك يعتبر التعليم النافذة الأساسية والوسيلة الوحيدة التى يمكن من خلالها مواجهة الفقر ، فمن خلال التعليم يمكن للفقرأ أن يتعايشوا مع المجتمع بشكل كبير ويجعلهم يساعدون فى تقدم مجتمعهم ، الأمر الذى يؤدى بدوره إلى انخفاض نسبة البطالة فى هذا المجتمع وذلك من خلال تطوير قدرات الافراد والقضاء على عوامل اللامساواة

والظلم الاجتماعى الذى غالبا ما يطال الفئات الفقيرة والمحرومة فى المجتمعات النامية .

المحور الثالث : علاقة الفقر ببعض المشكلات التربوية فى المناطق الفقيرة بالمجتمع المصرى:

على الرغم من أن التعليم متطلب رئيسى لتنمية المجتمعات والأفراد ولما له من أهمية كبيرة فى حياة الأفراد إلا أن أطفال المناطق الفقيرة يواجهون الكثير من المشكلات التربوية والتعليمية حيث إن حرمان بعض الأطفال من التعليم لا يعنى فقط معاناتهم النفسية من الشعور بالنقص والاهمال فضلا عن انعدام أو تضاؤل خياراتهم المستقبلية بل الأخطر من ذلك أنه يجعلهم أكثر عرضه لأشكال مختلفة من العنف والاستغلال وما يترتب عليه من حرمانهم من الاستمتاع بطفولتهم مع أقرانهم وتنمية مهاراتهم فى المؤسسات التعليمية[٤٢].

وتعد المناطق الفقيرة إحدى المناطق المحرومة اجتماعيا والتى تعانى من سوء تكافؤ الفرص فى الحصول على التعليم نظراً لعدم وجود سياسة اجتماعية كاملة حيث تتعدد مظاهر هذا الخلل فى تكافؤ الفرص التعليمية بالمجتمع المصرى والتى يمكن إجمالها كالتالى[٤٣]:

(١) **المظهر الأول** فى مظاهر الخلل فى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية فى المجتمع المصرى عجز الأفراد عن الحصول على الخدمات التعليمية ذات الكلفة العالية وتبعا لذلك يصبح أصحاب الثروات والنفوذ هم القادرون على الاستفادة من التعليم والتمكن من صعود درجات السلم التعليمى وبالتالى يضع المجتمع الحواجز أو القيود أمام بعض الفئات الفقيرة للحصول على فرص تعليمية، كما يتم حرمان بعض الفئات مثل الإناث من نوعيات معينة من التعليم وقد تقدم للذكور فرصا للتعليم أوسع من تلك التى تقدم للإناث خاصة فى المجتمعات الريفية الفقيرة .

(٢) **المظهر الثانى** من مظاهر الخلل فى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فيتمثل فى التفاوت فى توزيع اماكن إنشاء المؤسسات التعليمية وعددها بين الريف والمناطق الحضرية ولصالح المناطق الحضرية على حساب الريف .

(٣) **المظهر الثالث** من مظاهر الخلل فى تكافؤ الفرص التعليمية ويتمثل فى التفاوت فى توزيع الموارد البشرية المتاحة للمؤسسات التعليمية العامة حيث ينخفض معدل استفادة أبناء الفئات الاجتماعية الدنيا والفقيرة من الإنفاق العام على التعليم بدرجة ملحوظة عن استفادة أبناء الفئات القادرة ماديا والتى يستطيع منتسبيها الحفاظ علي استمرارية أبنائهم فى التعليم فى جميع مراحل التعليم قبل الجامعى أو الجامعى.

(٤) **المظهر الرابع** من مظاهر التفاوت فى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ويتمثل فى التفاوت فى توجيه الموارد العامة المادية والبشرية والتجهيزات والمعامل والاكتفاء والتحيز الواضح لمدارس الحضر ومدارس المناطق الراقية على حساب المناطق الريفية والمناطق الفقيرة النائية .

(٥) **المظهر الخامس** من مظاهر الخلل فى تكافؤ الفرص التعليمية فيتعلق بالتفاوت فى مخرجات التعليم الذى يرتبط –غالبًا - بالمستوى الاجتماعى والاقتصادى للتلاميذ وبالمناطق الجغرافية التى يعيش فيها التلاميذ ، حيث لا يحصل غالبية أبناء المناطق الفقيرة سوى على التعليم الأساسى كما يلاحظ ارتفاع نسب التسرب ومعدلات التحصيل المنخفضة.

وهكذا يتضح أن تدنى مستوى الخدمات التعليمية هو أحد الأبعاد الهامة فى قضية المناطق الفقيرة التى تعانى من الفقر والحرمان .لأن تاثيرها سوف يقع على أطفال تلك المناطق بسبب تواجد هؤلاء الأطفال فى ظروف اقتصادية واجتماعية وبيئية متدنية حيث يؤدى الفقر فى كثير من الحالات إلى تسرب هؤلاء الأطفال من المدارس فى سن مبكرة، إما لغرض العمل للمساهمة فى توفير دخل للأسرة ،أو لسبب عدم مقدرة الأسرة على تحمل نفقات الدراسة . ومن هنا يتبين أن أطفال المناطق الفقيرة من أكثر وأشد المتأثرين بسماتها وخصائصها حيث يحتاج الطفل فى مراحل حياته الأولى لتشبع احتياجاته الجسمية والنفسية والاجتماعية وبالطبع فإن هذه

الخدمات لا تتوفر بشكل مناسب فى تلك المناطق المهمشة وبالتالى حرمان الطفل من الخدمات بصفة عامة والخدمات التعليمية خاصة .

ولهذا أشارت احدى الدراسات إلى معاناة أطفال المناطق الفقيرة والعشوائية الكثير من المشكلات التعليمية الخطيرة مثل افتقار هذه المناطق إلى الأعداد الكافية من مدارس التعليم الأساسى فبعض المناطق رغم كبر مساحتها وزيادة عدد سكانها إلا أنها لا يوجد بها إلا مدرسة أو مدرستين على الأكثر بالاضافة إلى المشكلات التعليمية الأخرى ، وقلة الامكانات المادية للمدارس فى المناطق الفقيرة وارتفاع كثافة الفصل لتصل إلى ٧٠ تلميذ فى الفصل الواحد وتعتبر كثافة

عالية جدا نتيجة لوجود نقص فى عدد المدارس فى تلك المناطق المهمشة فضلا عن قلة اهتمام الأسر فى تلك المناطق الفقيرة بتعليم أبنائهم حيث أرجعته الدراسة إلى انخفاض المستوى التعليمي والثقافى للأبوين وقلة مشاركة الأسرة للمدرسة فى حل مشكلات ابنائهم التعليمية . وكذا ارتفاع نسب الرسوب والتسرب والعنف فى هذه المدارس[٤٤].

وهذا ما أكدته دراسة أخرى والتي أشارت إلى ارتفاع نسب الرسوب والتسرب من التعليم الأساسى ، حيث ارجعت الدراسة ذلك إلى تدنى الظروف الاقتصادية والاجتماعية للوالدين إلى جانب تدنى المستوى التعليمى والثقافى لهم ، فقد تصل أعداد من يتسربون سنويا من التعليم الابتدائى إلى ١٥٠ طفل مما يخل بالحقوق الكمية للاستيعاب الكامل لهم فى التعليم[٤٥].

لذا تعد مشكلة التسرب صورة من صور الاهدار التربوى التى لها الكثير من التأثيرات السلبية مثل تفاقم مشكلة الأمية والبطالة وبالتالى ضعف البنية الاقتصادية والانتاجية للمجتمع حيث يؤدى التسرب إلى وجود فاقد فى التعليم يترتب عليه ارتفاع تكلفة التعليم بالنسبة للتلميذ أو المؤسسات التعليمية وجودتها[٤٦].

فظاهرة التسرب رغم أنها آفة تربوية فإنها فى نهاية الأمر لها أخطار واضرار فى كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية إلى غير ذلك من

المجالات الحيوية فى المجتمع مما سيؤدى إلى ضعف المجتمع وضعف دعائمة الأساسية وخاصة الدعامة الرئيسية وهم الاطفال الذين هم الثروة الحقيقية للأوطان [٤٧].

والأمر الخطير أيضا هو ارتفاع نسبة الأمية بين الآباء والتى تسهم فى قلة وعيهم بأهمية وقيمة التعليم مما يجعلهم لا يوفرون الرعاية التعليمية الملائمة لأطفالهم لكونه(أي التعليم أو سنوات التمدرس) تستغرق سنوات عديدة ولا تحقق عائدا أو مردودا سريعا[٤٨].

وفى هذا السياق أشارت إحدى الدراسات أن للاسرة تأثير كبير فى التحصيل الدراسى للطفل ويعتمد ذلك على كل من المستوى التعليمي للوالدين ودخلهما ونوع الشخصية التى يتمتع بها الوالدان وطموحهما فيما يتعلق بمستقبل أبنائهما ، وتوصلت الدراسة إلى أن تلاميذ المناطق الفقيرة هم تلاميذ متأخرين دراسيا حيث أنهم يكونوا – في الغالب - عاجزين عن مسايرة زملائهم العاديين فى تحصيل المواد الدراسية وهذا يجعلهم يشعرون بمظاهر الفشل والاحساس بالعجز عن مسايرة زملائهم ، الامر الذى يدفعهم إلى التعبير عن هذه المشاعر بالسلبية والسلوك العدوانى وقد ينطوى هذا الأمر إلى الهروب من المدرسة[٤٩]. وهذا ما يدفعنا إلى فهم العلاقة التى أشرنا إليها سلفا بين ارتفاع معدلات الفقر ونقص التعليم أو الأمية أو مستويات التحصيل المنخفضة وكذلك ارتباط مستويات التعليم الرسمى المنخفض بالحصول على وظائف تدر دخلا منخفضا ولتكملة فهم هذه العلاقة ارتبطت أيضا الأجور المنخفضة بمستويات المعيشة المنخفضة ، وهذا ما نلاحظه من عدم تمكين أطفال الأسر الفقيرة من استكمال دراستهم قبل إتمامها أوالحصول علي الدراسة الجيدة.

وتأسيسا على ما سبق يتبين أن الفقر نتاج تضافر مجموعة عوامل اقتصادية وبيئية وثقافية أدت إلى ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية التى أثرت بشكل سلبى على اطفال المناطق الفقيرة والمتمثلة فى انتشار الأمية والبطالة وتسرب التلاميذ من المدرسة والزواج المبكر للفتيات والبحث عن فرص عمل للأطفال نتيجة للعوز والحاجة

؛ وفيما يلى عرض لبعض هذه الظواهر التى ترتبت على مشكلات أطفال المناطق الفقيرة والتى يمكن عرضها كالتالى :

١ - **تنامى ظاهرة عمل الأطفال** : تمثل ظاهرة عمل الأطفال سواء بأجر أو بدون أجر لمعاونة أفراد الأسرة فى المنزل أو فى أعمالهم ضرورة حياتية فى الكثير من المجتمعات خاصة المجتمعات الفقيرة ، ولعل الظروف الاقتصادية للأسر اللفقيرة من أهم اسباب ترك الأطفال المدرسة على اعتبار أن الأطفال فى تلك المناطق مصدرا للرزق بالنسبة لاسرهم ، حيث انعكست الظروف الاقتصادية التى تعرضت لها مصر فى الفترة الأخيرة على أطفال تلك الأسر الفقيرة وأضافت مئات أخرى من الأطفال كالاطفال العاملين والمحرومين من الرعاية الأسرية ومن الفرص التعليمية والتربوية ، كما انعكست هذه الظروف على التعليم ، فعلى مستوى مرحلة التعليم الأساسى تراوحت نسبة الأطفال المتسربين من الحلقة الأولى من التعليم الأساسى بين (١٥٪ -٢٥٪) من المقيدين بها ، كما لا تتعدى نسبة القيد فى المدرسة الاعدادية (الحلقة الثانية) من التعليم الأساسى عن ٧٠٪ للفئة العمرية (١٢ -١٤) سنة ، وقد أسهم ذلك فى بروز مشكلة عمالة الأطفال[٥٠] .

- **وهنا تعزى الدراسة ظاهرة عمل الأطفال إلي عدة عوامل ، أهمها**[٥١]:
- **تفشى ظاهرة الفقر** : حيث إن الأسر التى تعيش تحت خط الفقر يصعب عليها تحمل تكاليف معيشة أطفالهم ، فبدلاً من إرسالهم إلى المدرسة فإنهم يقومون بإرسالهم إلى العمل لمساعدتهم فى المعيشة وتوفير الاحتياجات الأساسية للاسرة .
- **ارتفاع معدلات البطالة** : قد يؤدى إلى ظاهرة تشغيل الأطفال حيث عدم توفر فرص عمل للآباء قد يدفع الأطفال إلى البحث عن عمل لتوفير مصدر دخل للاسرة .
- **سوء استخدام الموارد وعدم عدالة توزيع الثروات** .

- **انخفاض المستوى التعليمى للوالدين** : وعدم الاكتراث بأهمية وقيمة التعليم لابنائهم.

ومن هنا نلاحظ أن حالة العوز والاحتياج دفعت الكثير من الفقراء إلى النزوح بأطفالهم فى معترك الحياة العملية القاسية فى سن مبكرة ، وتكليف الأطفال باعمال شاقة قد يؤدى إلى حرمانهم من التعليم تماما أو على الأقل يؤثر سلبا على أدائهم الدراسى ، كما أنه قد يتطلب مجهودا جسمانيا يفوق قدراتهم البدنية مثل الحمل والنقل وأعمال البناء ، وهذا يعرض حياة الطفل إلى الخطر والاصابات مثل العمل فى المخابز أو العمل فى الأماكن المرتفعة أو قد يدمر صحتهم نتيجة لسوء التهوية فى مكان العمل أو التعرض للمبيدات والكيماويات وغبار المصنع .

لذا فالعلاقة بين ظاهرة عمل الأطفال ونقص التعليم علاقة تشابك حيث تغذى كل منهما الآخر وتصبان فى النهاية فى دائرة الفقر ، فعمل الأطفال قد يضعف من مستوى تحصيله ويحد من قدراته على الوفاء بالتزاماته الدراسية ويدفعه فى النهاية إلى التسرب من التعليم ومن ناحية أخرى إذا كانت تكلفة التعليم مرتفعة أو كان مردوده منخفضا أو فى حالة عدم وجود فرص تعليمية أساسا ، كل ذلك أدى إلى الانخراط المبكر للطفل فى سوق العمل وفى كلا الحالتين نجد أن ظاهرة عمل الأطفال يرتبط بمستوى متدنى من مستوى المعيشة يدفع الغالبية إلى خروج أطفالهم من التعليم للمساعدة فى توفير الاحتياجات الأساسية للاسرة، وهذا ما أكدته نتائج إحدى الدراسات فى أن انخفاض دخل الأسرة له عامل مهم فى دفع الأسر الفقيرة بالاطفال لسوق العمل كما تعتبر العمالة نتيجة للتسرب لقلة وعى الآباء بأهمية وقيمة التعليم[٥٢].

٢ - **تنامى ظاهرة أطفال الشوارع** : تعد قضية اطفال الشوارع مشكلة اجتماعية خطيرة تواجه مصر ، وقد تنامت منذ سنوات رغم جهود الدولة المصرية للقضاء عليها بما تمثله من مخاطر وتهديد اجتماعى لا تحمد عقباه على المجتمع المصرى . إذ يترتب على وجود هؤلاء الأطفال فى الشارع دون مأوى

آمن ودون الحد الأدنى لأى رعاية ، تداعيات خطيرة ، فمنهم من يتجه إلى التسول ومنهم من يسقط فريسة لدوامة الإدمان على المخدرات أو من يتحول إلى أعمال العنف والبلطجة والإرهاب والدخول فى عالم الجريمة والخروج على القانون.

حيث يمكن الإشارة مبدئيا إلى أن هناك عدة عوامل متداخلة تقف وراء ظاهرة أطفال الشوارع ، منها ما يلى :

- **العامل الاقتصادى** : حيث شهد المجتمع المصرى العديد من التحولات المتلاحقة من سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وتشجيع القطاع الخاص ، ورفع الدعم عن السلع وما صاحب ذلك من ارتفاع فى الاسعار مما أدى إلى ارتفاع نسبة الاسر الفقيرة بشكل كبير الذين يعيشون عند خط الفقر أو دونه ومما جعل بعض الأسر يدفعون بابنائهم إلى ممارسة أعمال التسول أو التجارة فى بعض السلع الهامشية لمساعدتهم وأحيانا أخرى يتعرض هؤلاء الأطفال للقسوة والحرمان الشديدين من أسرهم مما يجعلهم يهربون منها إلى الشارع(٥٣).
- **الأوضاع العائلية** : ينتمى أطفال الشوارع فى الغالب إلى عوائل ذات مستوى اقتصادى واجتماعى منخفض وإلى عوائل تتصف بالتفكك العائلى وكبر حجم العائلة وارتفاع كثافة المنزل إلى درجة أن الابناء ينامون مع الوالدين فى غرفة واحدة واستمرار الخلافات والمشاحنات بين الزوجين وقسوة الوالدين على الأبناء الذين يضطرون إلى الهروب والانضمام إلى أصدقاء السوء فى الشارع(٥٤).
- **انخفاض المستوى التعليمى للوالدين** : فعندما يترك الأبناء المدرسة ويلجئون إلى الشارع لا يحدث أى مقاومة من قبل الأسرة بل إنه وفى كثير من الأحيان تكون الأسرة هى الدافع الأساسى لخروج أطفالهم من المدارس أو عدم التحاقهم بها خاصة مع انتشار البطالة بين المتعلمين وفى نظرهم أصبح

التعليم ليس له جدوى من الناحية الاقتصادية فلا يقبلون عليه ويفضلون دفعهم للعمل وللشارع لجنى بعض المال لسد احتياجات الأسرة . وهناك بعض العوامل الأخرى التى ساعدت على ترك هؤلاء الأطفال التعليم وهى : ارتفاع تكاليف التعليم على الأسر الفقيرة خاصة كبيرة العدد ، وسوء العلاقة بين التلميذ والمدرس والادارة المدرسية وقلة المدارس فى المناطق الريفية الفقيرة والعشوائية وسوء حالتها[٥٥] .

- **كبر حجم الأسرة :** يعتبر زيادة حجم الأسرة من احدى صفات الأسر منخفضة المستوى الاجتماعى والاقتصادى خاصة التى تقع عند خط الفقر وتحته وأن سوء الحالة الاقتصادية للأسرة مثل تدنى مستوى الدخل الأسرى أو عدم وجود دخل ثابت أو عدم اشتغال رب الأسرة جعل هذه الاسر لا تتحمل مسئولية التنشئة والاعالة الكاملة لهؤلاء الأبناء فيدفعوهم إلى الشارع فى حالة عدم قدرتهم على الانفاق عليهم[٥٦] . كما أن كبر حجم هذه الأسر مع فقرها يحرم أطفالها من العيش حياة طبيعية ، كتلك التى يعيشها أقرانهم من أطفال الأسر الاقل عددا والأيسر حالا ، كما يحرمهم من التعليم لارتفاع تكاليفه وكثرة التزاماته ، ونظراً لكل هذه الضغوط التى تتعرض لها هذه الأسر فغالبا ما تدفع أولادها إلى العمل أو الشارع تخلصا من كثرة الأعباء المادية ورغبة فى مساعدتهم فى رفع دخل الأسرة .

وهكذا تتعدد أسباب أطفال الشوارع فى المجتمع المصرى فبعضها يرجع على العامل الاقتصادى حيث الفقر المدقع وما يتبعه من مشكلات اسرية وتفكك أسرى ، وبعضها يرجع إلى الأمية وغياب القدرة علي الإنخرط في التعليم ،وبعضها يرجع إلى التدنى والتدهور البيئى ، وقد يكون لافتقاد الأسرة فاعليتها وقدرتها على احتواء أبنائها دور أيضا فى تشرد اطفالها .

لذا توصلت إحدى الدراسات إلى أن الافتقار إلى الحب والقبول فى الأسرة دور كبير فى انحدار الأطفال إلى الشارع بحثا عن الرعاية والاهتمام وبالطبع يصبح

طفل الشارع هو بؤرة لتعلم الكثير من الانحرافات السلوكية التى تهدد أمن الطفل بل وامن البيئة أو المجتمع ، ولذا يعتبر أطفال الشوارع ضحايا للظروف المجتمعية وضحايا للخدمات المادية التى قد يُغذى اتجاهات الطفل الى مشاعر الحقد والحسد والكراهية. بالاضافة الى مشاعر الفقد وهذا بدوره يسهم فى خلق بيئة مناسبة لنمو الاتجاهات العدوانية والانحراف كالعنف و السرقة والبلطجة وادمان المخدرات(٥٧).

٣ - **تنامى ظاهرة زواج القاصرات :** يعد زواج القاصرات أحد أهم المشكلات التى تعانيها الفتاة فى مصر وخاصة فى المناطق الريفية الفقيرة والعشوائيات حيث يعد الفقر أحد أهم العوامل التى تقف خلف هذه الظاهرة ، إذ يسعى الوالد أحيانا من خلال تزويج ابنته مبكرا للحصول على مال قد يكون نقدا أو ماشية أو أرضا وقد تكون ظروف الحياة الصعبة بالنسبة إليه وراء ذلك ؛ لذا فهناك علاقة قوية بين الزواج المبكر للفتيات والفقر بالمناطق الفقيرة والعشوائية(٥٨).

وعلى الرغم من سعى المشرع المصرى إلى وضع حد أدنى للزواج لكل من الشاب والشابة الذى يؤهل كلا الزوجين لتحمل أعباء الحياة الزوجية إلا أننا كثيرا ما نلاحظ حدوث انتهاك لهذه القوانين وخاصة فى المناطق الفقيرة ، حيث يتم تزويج فتيات دون سن الزواج بكثير عن طريق استخراج شهادة التسنين أو الزواج بدون عقد(٥٩). حيث بدأ هذا النمط من الزواج ينتشر مؤخرا بشكل واسع فنجد فتيات فى عمر الزهور يجدن أنفسهن أمام مسئولية كبيرة ألا وهى الزواج فى عمر تكون الفتاة فيه غير مؤهلة لتحمل أعباء تلك المسئوليات الكثيرة فضلا عن عدم اكتراث الأهل بمخاطر هذا الزواج وأثره على الفتاة ، فهم الأقل معرفة فيما يخص الصحة الانجابية والأكثرحظا فى الحرمان من التعليم أو مواصلة لأن طبيعة التنشئة الاجتماعية فى تلك المناطق الريفية الفقيرة غرست فى أذهان الآباء والأمهات فكرة أن المكان المناسب للفتاة هو البيت وبالتالى لا داعى لذهابها إلى المدرسة أو الاستمرار فيها(٦٠). وهذا من شأنه أن يؤثر سلبيا فى عملية التنشئة الاجتماعية ذلك لأن

التمسك بمثل هذه العادات دفع الفتاة إلى الزواج المبكر حال بلوغها مما ترتب عليه بقاء الامهات اميات وتدنى مستوى الوعى لديهن مما انعكس بشكل سلبى على تربيتهن لأطفالهن .

- لذا أكدت إحدى الدراسات الاجتماعية التى أجريت حول تعليم الفتاة أن تعليمها يقلل من ظاهرة الزواج المبكر وتوصلت الدراسة أنه كلما ارتفع المستوى التعليمى للمرأة كلما أدى ذلك إلى تأخير سن الزواج لديها وعدم تسرب الفتاة من التعليم الأساسى من أجل الزواج[٦١] .

وفى ضوء ما تقدم نخلص إلى أن الفقر يشكل عامل أساسى ورئيسى فى ظهور المناطق الفقيرة والعشوائية التى هى واحدة من أكبر المشكلات التى تواجه خطط التنمية والتطوير فى المجتمع المصرى باعتبارها قضية مجتمعية ذات أبعاد متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية؛ ورغم تعدد هذه الأبعاد إلا أنها مترابطة فيما بينها تؤثر كلا منها فى الآخر وتشغل مساحة كبيرة من هموم المجتمع المصرى وارضا جديدة فى معظم محافظات مصر خاصة وأن هذه المجتمعات تتميز بزيادة معدلات الفقر وهبوطها إلى ادنى مستوى للحاية الانسانية وما اتسمت به من سمات حيث تم وصفها بالمجتمعات العشوائية والهامشية وذلك بسبب انخفاض معدلات التحضر إلى أدنى مستوى وما اتسمت به تلك المناطق من ارتفاع معدلات الجريمة والانحراف والادمان حيث تنعكس سلبيات المناطق الفقيرة فى تزايد المشكلات الاجتماعية والصحية نتيجة سوء أوضاع تلك المساكن الناتجة عن عدم الشعور بالاستقلالية فضلا عن المشكلات الاجتماعية المتمثلة فى انتشار الأمية والبطالة وزواج القاصرات والبحث عن فرص عمل للأطفال نتيجة للفقر والعوز والحرمان .

لذا فأى حديث عن وضع حلول لمشكلة الفقر فى المجتمع المصرى إنما يستند إلي دعامة أساسية هى التعليم ؛ حيث يمكن من خلاله تحقيق التكافؤ والمساواة بين الفقراء والاغنياء من أبناء المجتمع الواحد فى الفرص التعليمية وهوى ما يستلزم ضرورة أن يكون التعليم بمراحله المختلفة فى متناول أبناء الفقراء ولا يكون فقرهم

عائقا فى سبيل الارتقاء إلى أعلى درجات السلم التعليمى وهذا يعنى تضافر جميع الجهود الحكومية وغير الحكومية فى توفير التعليم لأبناء الأسر الفقيرة بالمجان والنهوض بأوضاع تلك المناطق فى مختلف المجالات الانسانية لضمان حياة كريمة لكل المصريين.

المحور الرابع :المقترحات والتوصيات التى يمكن أن تسهم فى علاج بعض المشكلات التربوية فى المناطق الفقيرة .

فى ضوء ما سبق عرضه يمكن تقديم بعض التوصيات التى من شأنها أن تسهم فى علاج بعض المشكلات التربوية فى المناطق القيرة وذلك على النحو التالى :

- توفير احصائيات وبيانات على درجة كبيرة من الدقة عن الفقر والفقراء وينبغى أن يكون هناك اتفاق فى المجتمع على تحديد من هم الفقراء وفئاتهم الفرعية وخصائصهم ومساكنهم بشكل واضح .
- المداومة على تحديث الاحصائيات فيما يتعلق بخطوط الفقر حيث لا ينظر إلى الفقر من منظور ثابت فهذا من شأنه إتاحة فهم ديناميات الفقر ومدى استجابته للسياسيات الاقتصادية والاجتماعية وتقلبات أسعار الصرف.
- إيجاد برامج تطوعية تستهدف الفئات الشابة والمرأة والطبقة العاملة من أجل مشاركتهم بالعمل التطوعى .
- نشر الوعي بأهمية التعليم من خلال القوافل الاعلامية .
- المشاركة في حصر المتسربين من التعليم والمحجمين عن التعليم في سن الالزام في القري الأكثر فقرا.
- تعاون الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدنى فى النهوض بأوضاع المناطق الفقيرة اقتصاديا واجتماعيا وتعليميا وبيئيا وصحيا .

- تعاون الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدنى فى الحد من الأمية والتسرب عن طريق بناء مدارس وفصول جديدة وكافية فى المناطق المحرومة من خدمات التعليم .
- التطبيق العملى لمبدأ مجانية التعليم فى المناطق الريفية والمناطق النائية الأكثر فقرا. ضرورة قيام الدولة بتقديم دعم مالى للأسر الفقيرة التى لديها أفراد فى سن التعليم ومساءلتها حال عدم ذهابهم للمدرسة . توفير حياة كريمة للفئات الأكثر احتياجا من خلال برامج محو الأمية وتنمية المهارات الحياتية للكبار وتدريبهم علي الحرف اليدوية والمشروعات الصغيرة واتاحة فرص التعليم لديهم.
- الوصول الي نسب ومؤشرات دقيقة حول منابع الأمية بالقري الأكثر فقرا بمصر.
- ضرورة تفعيل قانون التعليم الالزامى كمدخل للوقاية من مشكلة التسرب من التعليم ومشكلة عمالة الأطفال ومشكلة زواج القاصرات وخاصة فى المناطق الريفية الفقيرة.
- ضرورة اسهام المنظمات غير الحكومية فى إعداد وتنفيذ برامج محددة كتوفير الفرص التعليمية للاطفال الفقراء.
- ضرورة توفير برامج التغذية المدرسية لحماية اطفال الاسر الفقيرة من الأمراض الناتجة عن سوء التغذية.
- التنسيق بين وزارات التعليم والصحة والتضامن الاجتماعى والمؤسسات الأهلية بخصوص برامج دعم الفقراء.
- تشجيع المشاركة المجتمعية كأسلوب لجمع التبرعات اللازمة للمساعدة فى تعليم التلاميذ الفقراء.
- التحديد الدقيق للأسباب الاقتصادية والاجتماعية والتربوية المسئولة عن رسوب تسرب أبناء الاسر الفقيرة من التعليم ومعالجتها.

- وضع خطة شاملة لمكافحة الأمية حتى يتسنى لأبناء الفقراء الالتحاق بالتعليم والاستمرار فيه لتنمية قدراتهم .
- التطبيق الفعلى لمبدأ العدالة فى توزيع الفرص والامكانات والتسهيلات التعليمية بين المدارس الحكومية والمدارس الخاصة .
- عمل صيانة بسيطة بالمدارس التى تقع فى نطاقها الجمعيات الأهلية لسد العجز فى المبانى التعليمية وتقليل الكثافات فى القرى الفقيرة.
- التوسع فى عدد المدارس المخصصة لذوى الاعاقة على مستوى المراحل وعلى مستوى الادارات التعليمية خاصة فى المناطق الأكثر فقرا.
- عمل بروتوكول مع وزارة التضامن الاجتماعى من أجل تأسيس شبكات لحماية الأطفال فى المناطق الفقيرة تكون مرتبطة بشبكات التأمين الاجتماعى التابعة لوزارة الشئون وبرنامج تكافل.
- عمل بروتوكول تعاون مع مديرية الامن بالمناطق غير الآمنة لتوفير الأمن والسلامة للطلاب والطالبات فى المناطق الاكثر فقرا لحمايتهم من العنف والتحرش والايذاء الجسدى.
- الارتقاء بجهود مؤسسات المجتمع المدنى فى مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية والبيئية وأن تتخطى فكرة البر والاحسان لهذه الطبقات الكادحة الفقيرة إلى عمل مشروعات تنموية لخدمة المناطق الأكثر فقرا .على عمل مشروعات تنموية لخدمة المناطق الأكثر فقرا.

مراجع البحث :

١. سارة عيسى العبسى (٢٠١٥) : دور الخدمة الاجتماعية فى دعم المساندة المجتمعية للمرأة المعيلة ، دراسة تطبيقية مطبقة على الجمعيات الأهلية ، **مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية**، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ع (٣٨) ، ج(١٦)، ص ٣٢ ، ٣٣..

٢. صابرين عربى سعد (٢٠١٥) : آليات وسياسات مواجهة الفقر الريفى ، **مجلة الخدمة الاجتماعية**، الجمعية المصرية للاخصائيين الاجتماعيين، ع (٥٤) ، ص ٢٨٣.

٣. منظمة العمل العربية (٢٠١٠) : **التقرير العربى الثانى حول التشغيل والبطالة فى الدول العربية**،مج(٣) ، منظمة العمل العربية ، الجيزة ، ص ١٢٩.

٤. هشام فرج عبده السيد(٢٠٠٥) : اسهامات التربية فى تحقيق متطلبات التنمية الثقافية فى ضوء المتغيرات المعاصرة ، دراسة ميدانية فى بعض مناطق الريف بالدقهلية ، **رسالة ماجستير** ، كلية التربية، جامعة المنصورة ، ص ٧٢.

٥. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٩) : **مؤشرات الفقر طبقا لبيانات بحث الدخل والاستهلاك** ، القاهرة ، ص ١.

6. Alexander Clark David, Adapiation , (2012): Poverty and Development: The Dynamics of Subjective well Being , Palgrave Macnillan, pp. 65 – 66.

٧. منار محمود راشد (٢٠٢١): **الفقر وعلاقته بالتسرب من التعليم :دراسة ميدانية** ، مجلة العلوم الاجتماعية، الجمعية العربية للتنمية اليشرية والبيئية، مج (٦)، ع (١)، يوليو.

٨. منار محمد اسماعيل (٢٠١٩): **التعليم كمرتكز لتحقيق العدالة الاجتماعية في المناطق الأكثر فقراً في ضوء رؤية مصر٢٠٣٠ "دراسة تحليلية"**،مجلة كلية التربية ، جامعة عين شمس، مج(٤٣)، ع(١).

٩. حوته حسين سعد (٢٠١٧) : **الفقر والحراك الاجتماعي**: بحث ميداني في محافظة بني سويف، حوليات اداب عين شمس، كلية الاداب ، جامعة عين شمس ، مج (٤٥).

١٠. . دعاء بنت حسين اللواتي (٢٠١٥): **اليات التكيف مع الفقر "دراسة ميدانية"**، رسالة ماجستير، كلية الاداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس ، سلطنة عمان.

. 11-Wasantha Subasinghe (2015): Improving the quilty of life ,study on slum,internatinal journal ofResearch and Invative teachnology,vol.2 No.3,strilanka.

١٢. طلعت حسينى إسماعيل (٢٠١٤) : الفقر والتعليم : دراسة تحليلية لمؤشرات العلاقة التبادلية ، **دراسات تربوية ونفسية ، مجلة كلية التربية** ، جامعة الزقازيق ، ع (٨٥) ، اكتوبر.١٣آمال سيد مسعود (٢٠١٤) : متطلبات تحقيق التمكين الاجتماعى للتلاميذ اللفقراء بمرحلة التعليم الاساسى ، **مجلة كلية التربية** ، جامعة بنها ، مج(٢٥١) ، ع (٩٧) .

١٣.آمال سيد مسعود (٢٠١٤) : متطلبات تحقيق التمكين الاجتماعى للتلاميذ اللفقراء بمرحلة التعليم الاساسى ، **مجلة كلية التربية** ، جامعة بنها ، مج(٢٥١) ، ع (٩٧) ، ص٣٥.

١٤.المرجع السابق، ص٣٥.

١٥. محمد عبد الله الرفاعى (٢٠٠٧) : **معوقات بيانات قياس الفقر** ، المؤتمر الاحصائى العربى الاول للمعهد العربى للتدريب والبحوث الإحصائية ، لا تنمية بدون إحصاء ، خلال الفترة من ١٢ -١٣ نوفمبر ، عمان ، ص ٤٧٠.

١٦. هالة مصطفى محمود ، طارق لبيب عمارة (٢٠٠٨) : دور المنظمات غير الحكومية فى تمكين المرأة الفقيرة للتعامل مع آليات سوق العمل ، **مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية** ، جامعة حلوان ، مج (١٣) ، ع (٢٤) ، ص ١٨٣ .

١٧. إيمان عبد الوهاب محمد (٢٠١٤) : دور الجمعيات الأهلية وتمكين المرأة الفقيرة اقتصاديا واجتماعيا ، **مجلة البحث العلمى فى الآداب** ، كلية البنات للآداب والعلوم التربوية ، جامعة عين شمس ، ع(١٥) ، ج(٢) ، ص ٢٧٧ .

١٨. فارس حيدر (٢٠٢١) : الأبعاد الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الفقر فى إقليم الوسط التنموى فى الأردن ، **مجلة جامعة الزمام للأبحاث والعلوم الإنسانية** ، جامعة الزمام الوطنية، الاردن ، مج (٢٤) ، ع (٧) ، ص.٢٠٣

١٩ -آمال سيد مسعود ، مرجع سابق، ص٣٥.

٢٠. مراد جابر مصطفى الاغا (٢٠١١) :أسباب وآثار الفقر والبطالة فى فلسطين : □دراسة ميدانية

على محافظة خان يونس بقطاع غزة ، رسالة دكتوراه ، كلية الدراسات العليا ، جامعة الببلين ،

21.Oecd, (1996) , Respnding Tourban Growt , Urban Sirvategy and Poverty, Oecd Reductio , World Summition SociaL DEVELOPMENT , p 215.

٢٢.السيد محمد احمد ناس (٢٠٠٤) : **التعليم قبل الجامعى والفقر** ، دراسة للواقع المصرى فى ضوء الخبرة الدولية ، المركز العربى للتعليم والتنمية ، مج (١٠) ، ع (٣٢٤) ، ص ٢٦٣ .

٢٣.سامى محمد حسين (٢٠١٦) : **دور الجمعيات الأجنبية فى التخفيف من معدلات البطالة والفقر: دراسة حالة قطاع غزة** ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، ص ٣١ -٣٢.

٢٤.آمال سيد مسعود، مرجع سابق ، ص.٨٠

٢٥. كريمة كريم (١٩٩٤) : **الفقر وتوزيع الدخل فى مصر** ، القاهرة ، منتدى العالم العربى ، مكتب الشرق الأوسط ، ص ٧٤.

٢٦ -مصطفى أحمد رضوان (٢٠١١) : **الفقر فى ظل العولمة " دراسة تطبيقية " على الدول المتقدمة والنامية** ، ودول العالم الثالث ، القاهرة ، الدار الجامعية ، ص ٤٨.

٢٧. المرجع السابق ، ص٥٠

٢٨. آمال سيد مسعود ، مرجع سابق، ص٨٠.

٢٩. عاشور أحمد غمرى (٢٠٢٠) استراتيجية مقترحة لتفعيل دور مؤسسات تعليم الكبار في تلبية الاحتياجات التنموية للقري الأكثر فقرا علي ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، مجلة كلية التربية ،جامعة عين شمس ، مج (٢٤)، ع (٣) ، ص .٤٥

٣٠.عبد الكريم بشير أحمد(٢٠١٥):دور الزكاة في حل مشكلة الفقر،دراسة حالة صندوق الزكاة الليبي، المجلة الليبية للدراساتندار الزاوية للكتاب، ع(٩)،ص.٢٦٧

٣١. وزارة التخطيط والتعاون الانمائى ، **تقدير الفقر لسنة ٢٠١٦** ، مصر ، ص ٢٣.

٣٢. طلعت حسينى اسماعيل (٢٠١٤) : الفقر والتعليم : دراسة تحليلية لمؤشر العلاقة التبادلية ، **مرجع سابق** ، ص.٢٥٩

٣٣. على عبد الهادى (٢٠١٥) : تحليل سياسات معالجة الفقر فى العراق والاستراتيجية الوطنية المقترحة، **مجلة جامعة الابيار للعلوم الاقتصادية والادارة** ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الأنبار ، العراق ، مج (٧) ، ص ١٦٠.

٣٤. مصطفى أحمد رضوان ، **مرجع سابق** ، ص ١٠٢٥ -١٠٢٦.

٣٥. منى عطية خزام (٢٠١٣) : **شبكة الأمان الاجتماعي ومواجهة مشكلة الفقر لسكان المناطق العشوائية** ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية ،كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان،ع(٢٠)،ج(٢)، مرجع سابق ، ص ٨٥٦.

٣٦. ناهد رمزى (٢٠١٤) : **العدالة الاجتماعية فى التعليم ما قبل الجامعى " دور التعليم ما قبل الجامعى فى تنمية بعض قدرات الطالب العلمية / فكر ناقد /**

قدرة ابداعية / تخطيط للمستقبل " ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ص ٣٩ .

٣٧.إبراهيم العيسوى (٢٠١٤) : **العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها** ، بيروت ، المركز العربى لدراسات وأبحاث السياسات

٣٨. وزارة التربية والتعليم: الادارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الكتاب الاحصائي السنوي لعام ٢٠١٦ -٢٠١٧.

٣٩. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء(٢٠١٨): الكتاب الاحصائي السنوي ، القاهرة، اصدار ٢٠١٩.

٤٠. الهيئة العامه لتعليم الكبار، نسب الأمية في مصر،٢٠٢٢ ، متاح علي

eg.http:\\www eaea.gov.

٤١. مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار(٢٠١٤): فقر الأطفال بالقري الأكثر فقرا ، موجز سياسات، مركز العقد الاجتماعي ،ص٤.

٤٢. السيد عبد القادر شريف (٢٠٠١): **بعض المشكلات التعليمية للطفل ما قبل المدرسة في المناطق العشوائية ، مجلة الطفولة ، كلية رياض الأطفال** ، جامعة القاهرة ،ع(٤) ، ص ١٥.

٤٣. عماد صموئيل وهبة (٢٠١٦) : **تصور مستقبلى لمتطلبات تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي من خلال الشراكة المجتمعية:** دراسة ميدانية، الثقافة والتنمية ، جمعية الثقافة من اجل التنمية ، مج (١٦)،ع (١٠٥)، ص١٢٩ -١٣٠.١٧

٤٤. عبد المعبود محمد عبد الرسول (٢٠١٥) : **أشكالية الهوية المكانية لسكان المناطق العشوائية : دراسة حالة لمنطقة الكيلو ٢ بمدينمة الاسماعيلية**، حوليات آداب عين شمس ، القاهرة ، ص ص ١٩٨ - ١٩٩.

٤٥. مى محمود شهاب (٢٠١٦) : **الرسوب والتسرب والإحجام بمرحلة التعليم الأساسى فى محافظة القاهرة : دراسة حالة فى محافظة القاهرة** ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، ص ١٢٤.

٤٦. أحمد عبد الفتاح زكى ، محمد محمود خطاب (٢٠١١) **دور الإدارة المدرسية فى مواجهة التسرب الدراسى فى المدارس المتوسطة بمحافظة الإحساء** ، مجلة بحوث التربية النوعية ، جامعة المنصورة، ٤ (٢٣) ، ج(٢) ، ص ٧٣٦.

٤٧. محمد فؤاد عسكر (٢٠٠٩) : **دور الإدارة المدرسية فى مدارس البنات الثانوية فى مواجهة ظاهرة التسرب الدراسى بغزة وسبل تفعيلها** ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، الجامعة الإسلامية بغزة ، ص٤.

٤٨. سعاد عطا الله (٢٠٠٢) : **الأطفال بين التسرب من التعليم وسوق العمل** ، مجلة كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، مج (٣٠) ، ص ١٠٥.

٤٩. السيد عبد القادر شريف ، **بعض المشكلات التعليمية للطفل ما قبل المدرسة في المناطق العشوائية ، مجلة الطفولة ، كلية رياض الأطفال** ، جامعة القاهرة ،ع(٤) ص ٤٥٠.

٥٠. رئاسة الجمهورية (٢٠١٤) : **المجالس القومية المتخصصة** ، سياسة التعليم ، مبادئ دراسات وتوصيات ، القاهرة ، ع (١٢) ، ص ٢٣ .

٥١. قسم البحوث والدراسات الإقليمية (٢٠١٩) : **دراسة اقتصادية تحليلية للفقر فى ريف مصر** ، دراسة حالة لمحافظة الاسكندرية ، ص ٦٠.

٥٢. غادة حامد حسين (٢٠١٣) : **عمالة الأطفال وعلاقتها بظاهرة الفقر فى الريف المصرى : دراسة اجتماعية ميدانية على احدى القرى بمحافظة المنوفية** ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة المنوفية.

53.Gulra Joni, M. Child Labour and Exportsector in the Third World . a Case Study of the Indian Carpel Industry Collogue Industry Collogue Inter Notional . Lenfani Exploite Mise Autravail EtProletarisation , Pacis, 24-26. November.

٥٤. حنان حامد أحمد (٢٠١١) : **أطفال الشوارع بين الرعاية والتهميس فى ظل العولمة** ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط(١) ، ص ١٤

55-Theurite Dration office for Drug Control & Crime Prevention Street Children of Carn & Alexandria Drug, Ab Use Trends consequences and Responeses , Final Report, 2002.

٥٦. عبله البدرى (١٩٩٩) مدخل لحل مشكلة اطفال الشوارع ، ورشة العمل التعليمية ، بشأن التحدى لظاهرة اطفال الشوارع ، القاهرة ، ١٤ – ١٦ سبتمبر . ص ٢٩.

٥٧. أبو بكر مرسى أحمد (٢٠٠٠) : **الخصائص النفسية لدى أطفال الشوارع ،** مجلة كلية التربية ، كلية التربية ، جامعة الزقازيق ، ص ص ١ – ٣٠.

٥٨. سناء الخولى (٢٠١٥) : **الزواج المبكر والعلاقات الأسرية ،** دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، ط١١، ص ٤٥ .

٥٩. المرجع السابق ،ص٥٠.

٦٠. هناء جاسم محمد (٢٠٠٣) : العوامل الاجتماعية المؤثرة فى التنمية ، **رسالة ماجستير ،** كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ص ٧٣.

٦١. مصطفى على القضاة (٢٠١٠) : **التبكير والزواج والآثار المترتبة عليه ،** مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، مج (٢٦) ، ع (١).